

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٠٥

الخميس، ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد جونسون/السيد رايكروفت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشوف
	إثيوبيا	السيدة زيميني
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد بريستاكو
	إيطاليا	السيد أمندولا
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد بابا سيس
	السويد	السيدة فالستروم
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد علي
	مصر	السيد أبو العطا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1707642 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٤٦ (٢٠١٧).

أعطى الكلمة الآن للسيد كيتينغ.

السيد كيتينغ (تكلم بالإنكليزية): كما قال الأمين العام في زيارته الميدانية الأولى منذ توليه منصبه، يشهد الصومال لحظة من المأساة والأمل. إنها لحظة مأساة لأن الأزمة الإنسانية الناجمة عن الجفاف تجتاح البلد الآن، وذلك في ظل خطر مجاعة وشيك. وهي لحظة أمل لأن العملية الانتخابية الأخيرة قد أوجدت زخماً لتجديد المشاركة السياسية في أوساط الصوماليين. إن الإعلان قبل ٤٨ ساعة عن تشكيل مجلس الوزراء، والذي يشمل ست نساء، يشكل خطوة هامة أخرى إلى الأمام.

وهناك أكثر من ٦ ملايين صومالي - أي نصف مجموع السكان - بحاجة إلى المساعدة الآن. ويحتاج قرابة ٣ ملايين شخص، معظمهم من النساء والأطفال، دعماً فورياً لإنقاذ الحياة، وهذا الرقم يشمل أعداداً متزايدة من المشردين الذين يعيشون في ظروف بائسة. ويضطلع الصوماليون، بمن فيهم الساسة ورجال الأعمال والمجتمع المدني وأفراد الشتات،

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالوزراء والممثلين الآخرين الموجودين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بفخامة السيد محمد عبد الله محمد فرماجو، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من نيروبي.

ووفقاً للمادة ٣٩ النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مايكل كيتينغ، الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد فرانسيسكو كايانو جوزيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد ماديرا الذي ينضم إلى الجلسة عبر التداول بالفيديو من مقديشو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/226، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

زيادة كبيرة في أنشطة الاستجابة في بداية السنة، وستكون هناك حاجة إلى المزيد من الموارد قبل نهاية آذار/مارس إذا أردنا تمكين الشركاء من الوصول إلى المتضررين قبل فوات الأوان. وأرحب بالتبرعات السخية التي قدمها العديد من البلدان في الآونة الأخيرة في استجابة لنداءات الحكومة الصومالية والأمم المتحدة من أجل الحصول على المساعدة، بما في ذلك التبرع السخي جداً الذي قدمته حكومة بلدكم، سيدي الرئيس.

ولو لم تسفر العملية الانتخابية عن نتيجة مقبولة باعتبارها مشروعة، لكانت جهود مواجهة الجفاف أكثر صعوبة. وبدلاً من ذلك، ولدت العملية الانتخابية شعوراً بالأمل. والبرلمان الجديد أكثر تنوعاً وأعضاؤه أصغر سناً ومن بينهم عدد من النساء يفوق عددهن في أي برلمان سابق. وكانت الانتخابات سلمية إلى حد كبير ولم تتمكن حركة الشباب من إخراجها عن مسارها. وقامت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن والاستخبارات الصومالية بعمل عظيم لحماية المواقع الانتخابية. وأجريت الانتخابات الرئاسية بشفافية. ويستحق الرئيس السابق، السيد حسن شيخ محمود، التقدير على التسليم السلس والسلمي للسلطة.

والحماسة التي قوبل بها الرئيس فرماجو يوم ٨ شباط/فبراير تتجاوز الانتماءات العشائرية والخطوط الإقليمية. وكان لنتائج العملية صدى طيب على نطاق واسع. وكما قال السيد دسالن، رئيس وزراء إثيوبيا، "لقد صنع الصوماليون تاريخاً وضربوا مثلاً عظيماً يحتذى للبلدان ... الخارجة من النزاع". ولم تقلل تعقيدات العملية الانتخابية وغيوبها من التوقعات بضرورة إجراء الانتخابات استناداً إلى مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في عام ٢٠٢٠. ويجب أن تبدأ الاستعدادات الآن لإنشاء الأطر القانونية والإدارية اللازمة وإرساء الأسس من أجل إجراء انتخابات شاملة للجميع وتمكين المرأة من

بالمسؤولية عن التصدي للجفاف. وهذا ما يميز الصومال عن البلدان الأخرى التي تواجه كارثة إنسانية. فقد أعلن الرئيس فرماجو حالة الكارثة الوطنية في غضون أيام من تولي منصبه. وهو يستخدم جميع المنابر المتاحة لحشد الدعم الوطني والدولي. ولا تزال إمكانية الوصول تشكل تحدياً، بما في ذلك في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب. وبالمقارنة مع عام ٢٠١١، عندما توفي ٢٦٠ ٠٠٠ شخص، فإن نطاق الاستجابة للأزمة أكبر. فقد اتسع نطاق تغطية الهواتف الخلوية وازدادت خيارات تحويل الأموال؛ وتحسنت البيانات المتعلقة بالاحتياجات والتقييم؛ وأصبحت الضوابط المتعلقة بالموارد والتدقيق في ما يتعلق بالشركاء أقوى؛ وازدادت القدرات التشغيلية.

ويعمل الشركاء في المجال الإنساني لتوسيع نطاق الاستجابة بطرق مختلفة، بما في ذلك من خلال القطاع الخاص وبتنفيذ برامج نقدية في المناطق المتضررة. ويمكن حالياً الوصول إلى مزيد من الأشخاص وتزويدهم بالمساعدة الغذائية والدعم التغذوي وخدمات الرعاية الصحية، مع توفير إمكانية الحصول على المياه الآمنة لهم. لكن هناك حاجة إلى ما هو أكثر من ذلك بكثير. وتشمل التحديات الأكثر إلحاحاً توفير التمويل لاتخاذ إجراءات فورية منقذة للحياة، ولا سيما مكافحة الكوليرا التي تؤثر الآن على ١١ منطقة من مناطق الصومال الـ ١٨. ويجري افتتاح وحدات ومراكز للعلاج في جميع أنحاء البلد، ولكن المرض لا يزال مستمراً في الانتشار. وهناك حاجة ملحة إلى المسارعة بتوسيع نطاق التدابير العلاجية والوقائية قبل موسم الأمطار الذي لن يؤدي إلا إلى تفاقم المشكلة.

وتسعى الخطة العملية لمنع المجاعة إلى جمع مبلغ ٨٢٥ مليون دولار من أجل الوصول إلى ٥,٥ مليون شخص بحلول حزيران/يونيه. والخطة ممولة حالياً بنسبة ٣٢ في المائة. وقد حالت القيود المتعلقة بالتدفقات النقدية والتمويل دون حدوث

الأعضاء في المجلس. إن النجاح في إضعاف وتفكيك حركة الشباب يتطلب نهجا متعدد الجوانب، يركز على استراتيجية سياسية تقودها الحكومة الصومالية. وينبغي لهذا النهج أن يتبنى دعم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي وإصلاح قطاع الأمن الصومالي وتسوية النزاعات المحلية وتحقيق الاستقرار وتوسيع سلطة الدولة في المناطق المحررة، وينبغي أن يعالج أوجه القصور في الحوكمة وسيادة القانون، والتي تمثل عوامل تزود حركة الشباب بأسباب الحياة.

إن الصوماليين يريدون تحمل قدرا أكبر من المسؤولية عن أمنهم. ولا يزال أمامهم شوط طويل. فقوات الأمن الصومالية مُجزأة وتعاني من نقص الموارد ولا يحصل أفرادها على مرتباتهم بانتظام، وهم كثيرا ما يخدمون مصالح خاصة وغير خاضعين للمساءلة إلى حد كبير. ولكن من الضروري بناء قوات أمن تحظى بالثقة ويقبلها جميع الصوماليين. وذلك الأمر يمثل فرصة كبيرة لبناء وتوطيد الدولة الاتحادية وينبغي تناوله على هذا النحو، وليس باعتباره مجرد مهمة عسكرية. وتتمثل الخطوة الأولى الأساسية في إبرام اتفاق سياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، بدعم من البرلمان والمجتمع المدني، بشأن هيكل أمني مشترك يشمل الجيش والشرطة على السواء.

وهذا الاتفاق يمكن أن يصبح أساسا لدعم دولي أكثر اتساقا وحجر زاوية للتخطيط المشترك مع الاتحاد الأفريقي بشأن مستقبل بعثة الاتحاد الأفريقي وانسحابها في نهاية المطاف. إن بعثة الاتحاد الأفريقي نموذج لنهج شامل حيال الأمن، ولكن قد مضى على نشرها ١٠ سنوات وهي لن تبقى إلى الأبد. فالبلدان المساهمة بقوات لديها معاييرها الخاصة، فيما يواجه المانحون العديد من المطالب العالمية المتنافسة. ومع ذلك، وكما اتضح خلال العملية الانتخابية، لا تزال البعثة حتى الآن العمود الفقري للأمن في الصومال. ووجودها أمر

المنافسة على قدم المساواة مع الرجل. وتحقيقا لهذه الغاية، ستشعر الأمم المتحدة بعثة لتقييم الاحتياجات في هذا الأسبوع. إن الحكومة الجديدة والبرلمان لديهما الفرصة الآن لاستغلال حالة الرضا في إعادة تنشيط الجهود الرامية إلى بناء الدولة الاتحادية الشاملة للجميع والقائمة بوظائفها وفي معالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية والهيكلية والسياسية التي تجعل الملايين من النساء والرجال والأطفال الصوماليين ضعفاء جدا. ويجب أن يجد الصومال سبلا لتقليل الاعتماد على الأموال الأجنبية والاعتماد على موارده الخاصة بدرجة أكبر ليصبح دولة اتحادية ذات سيادة حقا وقائمة بوظائفها. وما لم يتمكن الصومال من الشروع في اجتذاب استثمارات جديدة ومن توليد إيرادات محلية، فإن بناء الدولة سيظل مجرد طموح، وسيبقى البلد معتمدا على الغير على نحو خطير وعرضة للصدمات المتصلة بالطقس. وذلك لن يتطلب مجرد زيادة القدرات المؤسسية، ولكن أيضا التوصل إلى تسوية بين الحكومة والقطاع الخاص. وينبغي أن تجمع الدولة الضرائب مقابل ضمانات بالكشف عن مصارف هذه الأموال وباستخدامها لتوفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك الأمن وسيادة القانون. وقد التزم الرئيس ورئيس الوزراء بإجراء تحسينات في إدارة المالية العامة وتحقيق الشفافية والمساءلة، بما في ذلك اتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الفساد، الذي يعتبرانه من عوامل انعدام الأمن. ولن تكون تلك المهام سهلة. وهي تستحق دعما، بما في ذلك تقديم حوافز للقطاع الخاص. وهناك حاجة إلى الدعم لتصفية المتأخرات المستحقة على الصومال وإتاحة المجال له للسير على الطريق نحو التخفيف من عبء الديون.

ويتمثل أحد التحديات الأكثر إلحاحا في القضاء على آفة الإرهاب. والتكلفة مرتفعة جدا، سواء من حيث الأرواح البشرية والفرص الضائعة، ليس بالنسبة للصومال فحسب، ولكن أيضا لجيرانه والمجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان

العسكرية وتفاقم الحالة الإنسانية الصوماليين لانتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني. وتحسين القدرة على توفير الحماية يجب أن يكون أولوية. والتنفيذ الكامل لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك تنفيذ تدابير لتخفيف الأثر، أمر أساسي.

في الختام، يواجه الصومال العديد من الصعوبات الهائلة بعد عقود من الصراع العنيف، ولكن أمامه الآن فرصة سياسية. وثمة درجة ملحوظة من توافق الآراء داخل مجلس الأمن بشأن الصومال. وآمل أن يتسنى الاستفادة منها ليس لمعالجة الأزمة الراهنة التي تواجه ملايين الناس فحسب، ولكن أيضا لدعم القيادة الصومالية الجديدة، الرئيس ورئيس الوزراء، في معالجة القضايا الأساسية حتى يمكننا منع تكرار هذه المأساة مرة أخرى أبدا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كيتينغ على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ماديرا.

السيد ماديرا (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الحالة في الصومال. يصادف هذا الشهر مرور ١٠ أعوام منذ وصول أول جنود من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى مقديشو في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، وذلك تحت وابل من نيران الكلاشينكوف ومدافع الهاون أطلقه مقاتلو حركة الشباب. وإحياء لذكرى هذا الحدث الهام ولإظهار التضامن مع شعب الصومال وتهنئة الرئيس فرماجو على انتخابه الباهر، ارتأى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الذي طلب مني تحية الموجودين في هذه القاعة باسمه والإعراب عن اعتذاره لعدم تمكنه من الانضمام إلى المجلس اليوم، أن من المهم والمناسب أن يبدأ أنشطته خارج مقر الاتحاد الأفريقي بزيارة الصومال، والتي كانت أول زيارة له على الإطلاق لدولة عضو في الاتحاد الأفريقي

أساسي لبناء قوات الأمن الصومالية، وانسحابها المتعجل يمكن أن يكون كارثيا. ولهذا السبب، أحث المجلس على التركيز على إيجاد الأموال للإبقاء على وجود البعثة والتمكين من سحبها استنادا إلى الظروف القائمة. ويجب أن يكون الهدف هو توفير مستوى كاف من الأمن في السنوات القادمة، بما في ذلك خلال الفترة السابقة للانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠. وخلال الشهر المقبل، سيقوم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة معا باستعراض مستقبل بعثة الاتحاد الأفريقي. وإلى جانب نتائج بعثة التقييم الاستراتيجي، فإن من شأن هذا الاستعراض أن يساعد المجلس في اتخاذ قرار يتعلق بآفاق المستقبل بالنسبة للبعثة، بما في ذلك استخدام الأنصبة المقررة. بيد أن نتائج الاستعراض لا يُحتمل أن تكون جاهزة بحلول يوم ١٥ نيسان/أبريل، بسبب التأخيرات في تشكيل الحكومة الجديدة.

إن الأمن ليس هو الأولوية الوحيدة. فالنهوض بالعملية الدستورية لا يزال ملحا. والتطور الدستوري سيتطلب بناء توافق في الآراء وإجراء حوار ومشاورات على مختلف المستويات لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بالنظام الاتحادي. ويشمل تعزيز القدرات على تسوية النزاعات أولوية أخرى. ومن المهم بشكل حيوي إشراك كل قطاعات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات والمؤسسات التجارية، في التسوية السلمية للنزاعات الداخلية. وستقوم الأمم المتحدة بذلك بالتنسيق مع الشركاء الدوليين الرئيسيين مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وهناك قدر كبير من الأعمال يتعين القيام به لتحسين حالة حقوق الإنسان البائسة في الصومال. ويساورني قلق بالغ إزاء الهجمات على الصحفيين وتزايد العنف الجنسي ضد المشرعات داخليا وأفراد الأقليات العشائرية. وتعرض العمليات

البلد، ولا سيما في مقديشو. والحوار السياسي والمصالحة وتكوين الدولة وعملية مراجعة الدستور والانتخابات تجري جميعها. وبدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي، نجح الصومال في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وشباط/فبراير ٢٠١٧ في تنفيذ انتقال سلمي مثالي للسلطة. وأمكن حتى الآن استعادة السيطرة على ٨٠ في المائة من أراضي البلد من حركة الشباب.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به للوصول بالصومال إلى النقطة التي يجدر أن يصل إليها. ولا بد من مواصلة تعزيز قدرة البلد على الاحتفاظ بشكل مستدام بالأراضي المحررة واستعادة سلطته وضمان سلامة وأمن مجتمعاته المحلية وتمكين الحكومة من أداء وظائفها الحكومية. وتقوم بعثة الاتحاد الأفريقي بدورها في الجهود المتضافرة لبناء قدرة البلد وتعزيز فعالية قوات الأمن الصومالية، ولا سيما الجيش الوطني وقوة الشرطة ودائرة الاستخبارات والمؤسسات العامة الأخرى ذات الأهمية المحورية لتوفير الخدمات الأساسية لأبناء الشعب بما يجعلهم يظلون سعداء وواثقين.

إن الصومال يفتح الآن صفحة جديدة تحت قيادة جديدة، ملتزمة بإعطاء الأولوية للشعب الصومالي. وهذا يعني تحسين الحوكمة، بما في ذلك تقديم الخدمات والمساءلة ومكافحة الفساد وتعزيز قدرة الصوماليين أنفسهم على التصدي لحركة الشباب الإرهابية وردعها وإضعافها واحتوائها.

ويجري وضع أساس متين لتمكين مؤسسات البلد من تولي مسؤولياتها الدستورية. ويسعدنا أن آراء الاتحاد الأفريقي وآراء الرئيس فرماجو بشأن كيفية القيام متشابهة جدا.

ونحن راضون عن الزخم المتواصل تحضيرا لمؤتمر لندن بشأن اتباع نهج شامل لإزاء الأمن في الصومال وبشأن تبسيط مؤسسات الإدارة الصومالية وتمكينها وتوطيدها. بيد أنه من المهم ألا نغفل أن فعالية تحقيق أهدافنا المشتركة فيما

حيث جاءت بعد أربعة أيام فقط من توليه منصبه، في يوم الثلاثاء ١٤ آذار/مارس. وقد أراد أن يكون بالقرب من أفراد البعثة من الرجال والنساء في الميدان وسكان البلد العظيم الصومال لتكريم أبطالنا والاحتفال بعشرة أعوام من الجهد المتواصل لبعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي من أجل استعادة السلام والاستقرار في الصومال وفي منطقة شرق أفريقيا بأسرها.

كما ارتأى رئيس المفوضية أنه من المهم أيضا الذهاب إلى الصومال بغية تسليط الضوء على الحالة الإنسانية المثيرة للقلق التي يعاني منها البلد، حيث يعيش ٦,٢ مليون شخص على حافة المجاعة ويلوح في الأفق شبح كارثة مماثلة لتلك التي حدثت في عام ٢٠١١. وكما حدث في عام ٢٠١١، سيواصل الاتحاد الأفريقي، من خلال البعثة، العمل مرة أخرى يدا بيد مع السلطات الصومالية والشركاء الآخرين وبالتنسيق معهم في دعم شقيقتنا وأشقائنا الصوماليين الذين هم ضحايا للجفاف، وبذل قصارى جهدهم لإنقاذهم من الكارثة الوشيكة.

وبينما ننظر للوراء إلى الحالة التي كنا عليها في عام ٢٠٠٧، فإننا ندرك أننا قد قطعنا شوطا طويلا. وعموما، فقد تحسنت الحالة في الصومال بدرجة كبيرة بفضل الجهود الهائلة للبعثة في عمليات مشتركة مع قوات الأمن الوطنية الصومالية والشركاء الآخرين. ومن حيث الأداء، فإن الصومال قد تحدى الصعاب. وشهدت السنوات الأربع الماضية أنشطة سياسية وإصلاحات مكثفة، يسرها بيئة أمنية مواتية للقيام بهذا العمل. وظلت الحكومة الاتحادية قائمة في مقديشو، تعمل بنشاط من أجل وضع أطر للسياسات العامة وتعزيز مؤسساتها وتحسين أدائها وزيادة فعاليتها. وقد أنشئت حكومات إقليمية وهي لا تدخر وسعا في القيام بوظائفها والتصدي على نحو ملائم للتحديات الهائلة التي يواجهها السكان الخاضعين لسلطتها. والحياة الاقتصادية آخذة في الانتعاش في العديد من مناطق

بمصادر تمويل أكثر قابلية للتنبؤ بها وأقل تقلبا وأكثر موثوقية لكي تؤدي واجباتها وتفي بولايتها في الوقت المناسب. وينبغي أن يشمل ذلك الاشتراكات المقررة.

لدينا جدول زمني واضح جدا. وعلينا أن نبدأ الانسحاب في عام ٢٠١٨. ولم يعد لدينا متسع من الوقت. ونحن بحاجة إلى الوسائل لكي نحقق تغييرا كبيرا قبل حلول ذلك الموعد. وقد كان الأمين العام في الميدان في الصومال، وشهد بنفسه ما يتعين القيام به. وما زال الاتحاد الأفريقي ملتزما بالوفاء بدوره في كفاحنا المشترك ضد التطرف العنيف والإرهاب ومن أجل استعادة السلام والأمن، اللذين يشكلان عنصرين أساسيين للتنمية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية لشعب أفريقيا والعالم بأسره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ماديرا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد محمد عبد الله محمد فرماجو، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية.

الرئيس فرماجو (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أعرب عن أعظم مشاعر التعاطف والتعازي للشعب البريطاني والحكومة البريطانية في أعقاب الهجوم الإرهابي الوحشي في لندن. فنحن في الصومال في الخط الأمامي لتلك الحرب. وندين تماما الإرهاب وسنواصل مكافحته بكل أشكاله.

إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب مجلس الأمن بشأن المسألة الهامة المتعلقة بالتقدم الذي أحرزه الصومال والتحديات المتبقية التي نواجهها. لقد قام مجلس الأمن، إلى جانب العديد من الدول الشريكة من الأمم المتحدة، وسيوصل القيام بدور حيوي في ما أحرزناه من تقدم وطني مع شعبنا وحكومتنا، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وفي البداية، أود أن

يتعلق بالصومال تنطوي على إنشاء النقاط المرجعية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل التي يجب تنفيذها بطريقة منسقة ومتكاملة ومتعاضدة. والتركيز على الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل - دون التزام مشترك ومنسق ومتكامل بخطة ملموس ومتعاضدة وقابلة للتطبيق على نحو موضوعي لمعالجة التحديات الفورية التي تواجه جهدنا المشترك في الأجل القصير - يمكن أن يقوض خططنا المتوسطة والطويلة الأجل وتجعلها صعبة للغاية.

وإذ تسعى الحكومة جاهدة على احتواء حركة الشباب وتحسين الأمن بطريقة منسقة ومتكاملة، يجب علينا أن توفر لها الوسائل والدعم اللازم لتمكينها من القيام في الوقت نفسه بفرض وجودها في الأقاليم التي حررتها بدعمنا وإدارتها بصورة فعالة، ويجب أن يحدث ذلك ونحن نسعى إلى تحقيق الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل لبناء مؤسسات دولة دائمة وأكثر موثوقية وفعالية. إن الكفاح ضد حركة الشباب والجهود المبذولة لإضعافها يجب أن يستمر، وتوفير الوسائل الكافية وتهيئة الظروف المواتية لتمكين البعثة وقوات الأمن الوطني الصومالية من القيام بذلك على نحو أكثر فعالية وفي ظروف مقبولة يجب أن يكون واحدا من أهدافنا المشتركة والفورية القصيرة الأجل.

واحتواء حركة الشباب اليوم يتطلب، في جملة أمور، أن نبنى ثكنات لإيواء جنود الجيش الوطني الصومالي الذين اعتمدوا بالفعل وتمت توعيتهم بسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. ويتطلب القيام بذلك أن يتم فرزهم وتجهيزهم وتدريبهم ودفع مرتباتهم وقيادتهم حتى يتمكنوا من مواجهة العدو بمزيد من الفعالية. كما يتطلب أن تحظى البعثة والجيش الوطني الصومالي بالدعم الذي طلبه لطرد العدو من معاقلة المتبقية في وادي جوبا وشمال شرقي ساحل الصومال. ويتطلب على نحو مماثل أن تزود البعثة

المصلحة الآخرين على العمل مع الإدارة الجديدة ودعمها تحت قيادة الرئيس الجديد.

ولأول مرة في التاريخ، لدينا نحو ٣٠ في المائة من حيث تمثيل المرأة في برلماننا، وهو تحسن كبير مقارنة بنسبة ١٤ في المائة في عام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، زاد عدد البرلمانيين الشباب، وهناك عدد لا بأس به من برلمانيي الشتات، وهو مؤشر ممتاز على أن أبناء شعبنا، الذين يعيشون في جميع أنحاء العالم، سيكون لهم أثر أكبر مما يحدثونه بالفعل عن طريق التحويلات المالية، في رسم الاتجاه الذي سيسير عليه الصومال في المستقبل. كما تجسد الحكومة الجديدة نسبة أكبر من النساء والشباب، الذين يشكلون أساس مجتمعنا.

ومن بين العديد من الأولويات الملحة لإدارتي، يتصدر التصدي بفعالية للأزمة الإنسانية الحالية جدول الأعمال. فنحو نصف أبناء شعبي يواجهون نقصا حادا في الأغذية، ونحو ١٥ في المائة منهم يعانون المجاعة. وأشعر ببالغ الحزن حقا جراء هذه الحالة، لأن الشعب الصومالي شعب فخور ومعطاء ويعمل بجد ويتحلى بقدرة كبيرة على الصمود. وهو آخر شعب قد يطلب المساعدة إن استطاع بشكل ما إيجاد سبيل للبقاء وتجاوز واقعه. لكن بدلا من ذلك يضطر الرجال والنساء والأطفال إلى المشي أميالا وساعات بحثا عن الغذاء والماء، وقد فر العديد إلى المراكز الحضرية بحثا عن الدعم الذي تحاول حكومتنا جاهدة تقديمه بمساعدة المجتمع الدولي. ولقد دمرت سبل عيش الكثيرين، وخاصة العاملين في مجال تربية الماشية. ولذلك ينبغي لنا التخطيط بشكل جماعي لمستقبل أفضل معا في أعقاب الأزمة الإنسانية.

لقد دقت الحكومة الصومالية بالفعل ناقوس الخطر على الصعيدين الدولي والوطني، وهي تقود حملة لجمع الأموال من الصوماليين في الشتات وأوساط الأعمال التجارية والمصادر الأخرى التي قد تقدم المساعدة العاجلة المنقذة للحياة التي

أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام ووفده، بمن في ذلك السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على زيارة الصومال لكي تشهد وقيم التحديات الإنسانية الحالية الحادة التي نواجهها. وأرحب ترحيبا حارا بالبيان الذي أدلى به السيد مايكل كيتينغ، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، ونوافق على أنه بالرغم من وجود تحديات فورية وطويلة الأجل ينبغي التغلب عليها، هناك أيضا الكثير مما يدعو للتفاؤل بينما نحرز تقدما سياسيا ملموسا ومستداما.

وعلى الرغم مما يحزره الصومال من تقدم، من الصعب مواجهة تحديات الجفاف والأزمات الإنسانية في بلدنا وفي المنطقة، ولكن يجب أن لا نستسلم ببساطة للهلاك والكآبة. فنحن في الصومال نعتقد بقوة أن المكاسب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يجب أن تقترن بالحكم الرشيد من أجل تحقيق التنمية المستدامة لجميع أبناء شعبنا.

وكما يعلم المجلس، فعلى الرغم من التحديات والشكوك الكبيرة، فإن الانتخابات الطويلة قد اختتمت للتو بصورة سلمية وديمقراطية. وفي ٢٢ شباط/فبراير، عينت حسن علي خيري رئيس الوزراء لدي ووافق عليه البرلمان الاتحادي بالإجماع. وقبل يومين فقط، قام، من جانبه، بتشكيل حكومة كفاءة. وأنا متفائل بأن البرلمان سيؤيد مرة أخرى الحكومة الجديدة حتى تتمكن من الشروع في العمل، بدءا بمعالجة الجفاف الذي يضرب حاليا بلدنا. لقد كان الصومال أحد أول البلدان الديمقراطية في أفريقيا، وفي ٨ آذار/مارس، أكملنا أول انتخابات وطنية ناجحة لدينا منذ عقود. وشهدت تلك الانتخابات تفضل الرئيس السابق، حسن شيخ محمود، بقبول نتائج الانتخابات التي أصبحت بموجبها رئيسا، وفي خطابه إلى جميع المندوبين شجع بقوة جميع الصوماليين وأصحاب

الشباب الإرهابية. لكننا عازمون على دحرها. ويمكنني القول بثقة إن حركة الشباب قد قل تأثيرها كثيرا، بفضل شجاعة وتضحيات قوات الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي المعركة ضد حركة الشباب والإرهاب الدولي، نحن ممتنون للدعم المستمر الذي تقدمه البلدان المساهمة بقوات في البعثة، والشركاء الدوليون المهمون، بمن في ذلك العديد من أعضاء مجلس الأمن، والأجهزة الأمنية الصومالية التي تتزايد قوتها وقدرتها كل يوم.

وإذ نحن ممتنون لكل الدعم من البعثة وللتضحيات التي تبذلها، نفهم أن السبيل الوحيد لحماية الديمقراطية والتنمية ضد قوى الشر المفسدة هو إعادة بناء جيشنا الوطني وشرطتنا وأجهزتنا الأمنية الأخرى. ويمكنني أنؤكد لمجلس الأمن اليوم أن ذلك هو هدفنا، وأنا سنحققه بدعم المجلس المستمر. ونعمل مع شركائنا لوضع خارطة طريق واضحة لتخفيض قوام قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بينما نقوم أيضا بتعزيز نوعية أجهزتنا الأمنية وعددها. وفي ذلك الصدد، أود أن أطلب إلى مجلس الأمن العمل معنا على وضع خارطة الطريق نحو الرفع الكامل للحظر المفروض على الأسلحة. وستقدم خارطة الطريق في مؤتمر لندن القادم الذي سيعقد في أيار/مايو.

إن إحلال السلام المستدام يتطلب ما هو أكثر من الأمن المادي. فعلى أن نستثمر في التعليم والوظائف والمهارات من أجل التغلب على التحديات الكثيرة التي يواجهها الصومال. فهذه العناصر الحاسمة الأهمية للتنمية يجب أن تقترن بالأمن المادي الذي نسعى إلى تحقيقه، وإلا سيكون من الصعب التغلب على التحديات المتمثلة في تغذية نزعة التطرف والهجرة غير المشروعة والمآسي الأخرى التي تبدد المواهب وتزهق الأرواح. وعلاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى تدريب وتهيئة رواد المستقبل في مجالات المياه والهندسة والثروة الحيوانية

يحتاجها ملايين المتضررين من الجفاف. وقبل بضعة أسابيع، أعلنت الجفاف الحالي كارثة وطنية، بغية إطلاق إمكانات مؤسساتنا وتمكينها من العمل على وجه السرعة. ويرأس رئيس الوزراء اللجنة الوطنية لمكافحة الجفاف، التي نجحت في حشد وتنظيم الصوماليين في البلد وفي الشتات لجمع الأموال لدعم إخوانهم وأخواتهم المتضررين من الجفاف المدمر.

واستجابة الشعب الصومالي والمجتمع الدولي هائلة، ونعمل مع المجتمع الإنساني والشركاء المهمين للتصدي لهذه المسألة. ونرجو من جميع القادرين تقديم المزيد من الدعم لهذا الجهد. ودعمهم وسخاءهم لن يقدره الشعب الصومالي فحسب، بل سيقدره التاريخ.

وبالنظر إلى الطابع الإقليمي للجفاف، من الأهمية بمكان وضع استراتيجيات تدخل واستراتيجيات للإنذار المبكر مستدامة ومرنة على مستوى المنطقة، وتعزيزها حيثما وجدت. ويجب أن نكفل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على الصمود ومنح الأولوية لوضع حلول مستدامة للكوارث الناجمة عن تغير المناخ مثل هذا الجفاف. وفي ذلك الصدد، أنشأنا الآن وزارة جديدة تركز حصرا على الاستجابة الإنسانية وإدارة الكوارث. وفي خطتنا الإنمائية الوطنية، لدينا فصل مخصص للقدرة على التصدي واستراتيجية طويلة الأجل للتخفيف من حالات الجفاف الدورية. وفي معركتنا الملحة لتجنب هذا الجفاف وموجات أخرى منه، من الأهمية بمكان أن نتقاسم البلدان المجاورة الأفكار والخبرات على الصعيدين الثنائي والمتعدد لأطراف من خلال الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من خلاله أن نأمل في تخفيف الأضرار الناجمة عن الجفاف المدمر في شرق أفريقيا.

ويصعب إلى حد ما تقديم الاستجابة الإنسانية للجفاف في بعض الأماكن بسبب انعدام الأمن الذي تسببت فيه حركة

٢٠٢٠، التي تركز على نظام الحزب السياسي. وهذا هو السبيل الوحيد لجعل نظامنا السياسي أكثر شفافية وديمقراطية حقا.

وبالرغم من التحديات العديدة، لا يوجد ما لا يمكن التغلب عليه.

إن الصوماليين صامدون وصابرون ومستعدون للنهوض بأثقل الأعباء ليحرزوا تقدمهم. ولكن لدينا مثل في الصومال يقول إنه لا يمكن لأحد أصابعك أن يسيطر على كامل وجهك. ولذلك، نريد أن نؤكد مجددا لمجلس الأمن مدى تقديرنا لجهود جميع شركائنا، والتأكيد على أنه في هذا الوقت الذي ينطوي على أمس حاجة وأكبر فرصة، يجب أن نتعاون من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة وكفالة أن ينعم الصومال، والمنطقة وبقية العالم، بالأمن والتقدم والازدهار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس فرماجو على بيانه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سادلي الآن بيان بصفتي وزير خارجية المملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث.

أنا ممتن للرئيس فرماجو على خطابه الأول أمام المجلس، وللسيد كيتينغ والسيد ماديرا على إحاطتهما الإعلاميتين.

وفي الأسبوع الماضي، كنت محظوظا بما فيه الكفاية لزيارة الصومال الذي وصفه الأمين العام بكونه مأساويا ومفعما بالأمل. واليوم، تسنت للرئيس فرماجو فرصة وصف الكيفية التي تعترف بها الحكومة الاتحادية بتحقيق السلام والاستقرار في بلده. وأمل أن تصل الرئيس الرسالة الواضحة من هذه الجلسة ومفادها أنه مادام يعمل لصالح الصومال فإن مجلس الأمن سيقف إلى جانبه.

والزراعة والتكنولوجية الذين سيصممون وينتجون ويحفظون النظم اللازمة للتصدي للجفاف لضمان عدم تكرار المأساة التي نعيشها اليوم أبدا. وأنا متأكد من أن جميع أعضاء المجلس يوافقون على أن ذلك هو أفضل استثمار لأموالنا بدلا من الاستجابة المتكررة للأزمات الإنسانية الدورية.

وقد فصلت استراتيجية الانتعاش الاقتصادي المتواصل في الخطة الإنمائية الوطنية. وسنقدم أولوياتنا العليا في مؤتمر لندن، ولكن يمكنني أن أشير إلى بعض العناصر الرئيسية اليوم. أولا، نحن بحاجة إلى الاستثمار في هياكلنا الأساسية الحيوية بمجدية، بدءا من الطاقة والمياه والطرق الرئيسية. ثانيا، نحن بحاجة إلى تنشيط المحركات الاقتصادية الرئيسية مثل الزراعة والثروة الحيوانية ومصادر الأسماك. ثالثا، نحن بحاجة إلى الاستثمار في قطاعات جديدة، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والمالية. وختاما، لن يتأتى ما سبق إن لم نصحح أخطاءنا ونطبع علاقاتنا مع المؤسسات المالية الدولية. وقد أحرز تقدم ملموس في ذلك الصدد، ولكننا نأمل بتعجيل عملية تخفيف أعباء الديون وإمكانية الحصول على قروض رأس المال لاحقا. وستقدم خطة مفصلة تغطي تلك المسائل في لندن.

وعلى الجبهة السياسية، أماننا عمل هام يجب الاضطلاع به. وسيمثل الهدف الرئيسي بالنسبة لنا في تعميق الهيكل الاتحادي من خلال تعزيز الولايات الأعضاء في الاتحاد والانتهاء من تحديد وضع العاصمة مقديشو. وعلاوة على ذلك، سنقوم باستكمال تنقيح دستورنا، وهو الوثيقة التي تربط فيما بين أبناء الشعب الصومالي. وأماننا الكثير من المفاوضات المقبلة، في مجالات رئيسية مثل تقاسم الموارد، والعلاقة بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، والهيكل الأمني والسياسي، والعديد من المسائل الأخرى. وستتناولها مع التركيز على المصالحة والتعافي الاجتماعي. والأهم من ذلك، سنعمل صوب تنفيذ سياسة صوت واحد لكل مواطن في عام

كما أننا بحاجة إلى الاتفاق على شكل الانتقال القائم على الظروف من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية. ولا يسعني أن أشيد بما يكفي ببراعة وشجاعة جنود البعثة ونظرائهم الصوماليين في الكفاح ضد حركة الشباب. لقد عملوا على إحداث تغيير حقيقي في الصومال وفي أمن شرق أفريقيا ككل، ونحن جميعاً ندرك تضحياتهم. وتحديدًا، لأنه يجب ألا نسمح بأن تذهب تضحياتهم هباءً، علينا ضمان الانتقال الناجح.

والاتحاد الأفريقي شريك رئيسي، وسوف يكون الاستعراض القادم المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حاسماً في تحديد الاتجاه المستقبلي لتلك الشراكة. وآمل أن يتحلى جميع أعضاء المجلس بذهن منفتح، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل، بحيث لا يتعرض التقدم المحرز في الصومال للخطر بسبب انتقال متسرع.

والأمن هو أحد الجوانب الملحة للتسوية الدستورية الأوسع نطاقاً التي يحتاجها صومال اتحادي مستقر. كما يجب على الحكومة الاتحادية والدول الأعضاء أن تتفق على كيفية تقاسم السلطة والموارد. فحل هذه المسائل سيكون حاسماً للاستقرار طويل الأمد. وأتطلع إلى انتخابات يعطى كل شخص صوت واحد، تجري في غضون أربع سنوات. كما أرحب بتركيز الرئيس فرماجو على تعزيز الانتعاش الاقتصادي وإيجاد فرص عمل للجيل الجديد والطموح من الشباب الصوماليين. ولكي ينجح ذلك، يتعين على الحكومة مواصلة إحراز التقدم بشأن الإصلاحات الاقتصادية الهامة، بما يتوافق مع برنامج صندوق النقد الدولي الحالي، وتحسين بيئة الأعمال التجارية. وستكون هذه الخطوات ضرورية أيضاً حتى يتمكن الصومال من إحراز تقدم صوب أهدافه المتمثلة في الحصول على تمويل متعدد الأطراف وتخفيف عبء الديون.

إننا نجتمع في وقت حيث يواجه الصومال الاحتمال الرهيب لحدوث مجاعته الثالثة في غضون ٢٥ عاماً. ولا يمكننا أن ننسى أنه في المرة الأخيرة التي أصابت المجاعة فيها الصومال عام ٢٠١١، قتل ما لا يقل عن ٢٦٠ ٠٠٠ شخصاً. واليوم، هناك أكثر من ٦ مليون صومالي بحاجة إلى المساعدة. كما تهدد الأزمة بتقويض التقدم السياسي والأمني الذي تم تحقيقه بشق الأنفس. الخبر السار هو أنه إذا تعلمنا من دروس عام ٢٠١١ وتصرفنا بسرعة وبشكل حاسم، فلا يزال يمكن منع المجاعة. وتبرعت بريطانيا بأكثر من ١٣٥ مليون دولار في شكل معونة طارئة إلى الصومال هذا العام. وتلك المعونة المقدمة من المملكة المتحدة ستزود أكثر من مليون شخص بالأغذية والمياه والرعاية الصحية الطارئة. وأحث جميع شركائنا على دعم جهود الإغاثة التي تبذل حالياً. وأحث الحكومة الصومالية على الوفاء بما تعهدت به من التزامات لتحسين إمكانية الوصول وإزالة العقبات اللوجستية، كجزء من تركيزها على هذه المسألة الذي يستحق الترحيب.

وفي مقديشو في الأسبوع الماضي، شهدت الدورة التدريبية العسكرية للجيش الوطني الصومالي وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال بقوات. وتقع على عاتق هؤلاء الجنود الشجعان مسؤولية جسيمة لضمان الأمن الذي نتوقف عليه كل أشكال التقدم الأخرى. وهذا الوقت حرج للأمن في الصومال. ويجب علينا أن نعمل معاً للاتفاق على خطة واضحة وطويلة الأجل لدعم الأمن الدولي في الصومال. ونأمل أن نحرز تقدماً بشأن ميثاق الأمن أثناء مؤتمر لندن المقبل بشأن الصومال. والمطلب الأكثر إلحاحاً هو إبرام اتفاق سياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن الهيكل الأمني لقوات الأمن الصومالية. ومتى تم الاتفاق على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحدد ملامح دعمه الشامل والمنسق للصومال بشأن إصلاح قطاع الأمن.

وتوجد الآن فرصة لرفد عملية السلام وبناء الدولة في الصومال بالطاقة المتجددة. أود أن أسلط الضوء بإيجاز على ثلاثة جوانب أعتقد أنه ينبغي تناولها من أجل المحافظة على المسار الإيجابي، بدعم مستمر من المجتمع الدولي والمجلس.

أولا، مع انتهاء عملية إنشاء الولايات الأعضاء في الاتحاد، ينبغي أن يتحول التركيز الآن نحو توضيح الترتيبات بينها وبين الحكومة المركزية.

ولكي يكون ذلك مثمرا، يجب زيادة تعزيز العلاقات البناءة التي أقيمت بالفعل. ويجب منح الأولوية لإنشاء الحكم المحلي وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى جميع الصوماليين. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تستأنف عملية مراجعة الدستور في أقرب وقت ممكن، باعتبارها جزءا من تسوية المسائل السياسية المتعلقة، بهدف اختتام العملية قبل عام ٢٠٢٠. ثانيا، يلزم بدء الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠٢٠ في أقرب وقت ممكن، ويجب وضع خريطة طريق واضحة على أساس مبدأ "صوت واحد لكل ناخب"، وإدماج الدروس المستفادة من العملية الانتخابية التي اختتمت حديثا، على نحو ما سمعنا بالفعل.

وتتمثل إحدى الأولويات في التأكد من استفادة الصوماليين العاديين من جهودنا الجماعية لبناء السلام وتحقيق التنمية. ومن أجل إنجاح تلك الجهود، لا يزال تحسين الحالة الأمنية في الصومال أمرا بالغ الأهمية. وأشيد بالجهود التي تبذلها بالفعل الحكومة الصومالية وشركاؤها في ذلك الصدد. وينبغي أن نشيد بشكل خاص ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على الأعمال الحيوية التي تضطلع بها. ومن الأهمية البالغة بمكان أن نكفل تقديم الدعم اللازم لبعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك المزيد من التمويل الثابت والمستدام. وفي ذلك السياق، أشيد بخطط الاتحاد الأفريقي لتعزيز التمويل الذاتي، وليس أقله في مجال صون السلام والأمن. وفي الوقت نفسه، من الأهمية

وفي هذا الوقت الحاسم، ستنضم بريطانيا إلى الأمم المتحدة والحكومة الاتحادية لاستضافة مؤتمر بشأن الصومال بلندن في أيار/مايو وسيقيم المؤتمر استجابة لحالات الطوارئ الإنسانية، وسيسرّع بإحراز التقدم بشأن الأمن، وسيعتمد اتفاق الشراكة الجديدة الذي يحدد شروط العلاقة بين الصومال والمجتمع الدولي للسنوات القادمة. وتحقيق صومال مزدهر ينعم بالسلام هو الهدف الذي نشاطره جميعا، وأود أن أقول للرئيس فرماجو إن مجلس الأمن سوف يقف إلى جانبه إذ يسعى إلى تحقيق ذلك الهدف.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطى الآن الكلمة لمعالي وزيرة خارجية السويد.

السيدة فالستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أولا

وقبل كل شيء، أواشي الشعب البريطاني ولا سيما ضحايا الهجوم المروع في ويستمنستر، قلب الديمقراطية البريطانية. لقد أغضبنا هذا الهجوم القاسي الجبان. بيد أننا واثقون من أن روح أهالي لندن وقدرتهم الأسطورية سوف تتألقان. ولا يمكن أن يكون هناك استسلام للخوف. ونحن نقف صفا واحدا ضد خطر الإرهاب بجميع أشكاله، أينما ارتكب وأيا كان مرتكبوه.

اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، و رئاسة المملكة المتحدة على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم، إذ نشرع في الخطوة التالية صوب السلم والازدهار في الصومال. وأود أن أهنئ شعب الصومال على نجاح الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وتشجعي النتائج الإيجابية، ولا سيما زيادة تمثيل الشباب، وكون أن عدد النساء في البرلمان قد تضاعف تقريبا. كما يثلج صدري حقيقة أن النساء يشكلن ٢٣ في المائة من مجلس الوزراء المعين حديثا. وهذا أمر هام للمستقبل.

يمكن مواصلة المناقشة بشأن الحصول على الحصص المقررة لعمليات الأمم المتحدة.

السيدة زيميني (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد شعرنا فعلا بالصدمة من الهجوم الإرهابي الذي وقع في ويستمنستر بلندن بالأمس، ونود أن نقدم تعازينا إلى أسر الضحايا. كما نشارك الآخرين إدانة ذلك الهجوم الشنيع بأشد العبارات والإعراب عن تضامننا مع شعب المملكة المتحدة وحكومتها. وبخصوص أعمال المجلس اليوم، نود أن نشكر رئاسة المملكة المتحدة للمجلس على تنظيم هذه الجلسة بشأن الصومال. ويسرنا للغاية أن نراكم، سيدي الرئيس، تتولون رئاسة هذه الجلسة بعد أيام قليلة من زياركم الهامة إلى منطقتنا، بما في ذلك زيارة الصومال. كما كنا سعداء للغاية إذ استمعنا لفخامة الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو. ونود جميعا أن نشكره على ملاحظاته الهامة التي تحدد رؤية حكومته للصومال الذي ينعم بالسلام والاستقرار. ونشعر بالامتنان للسيد كيتينغ والسفير ماديرا على إحاطتهما الإعلاميتين.

وقبل أسبوعين قام الأمين العام أنطونيو غوتيريش بزيارته الميدانية الأولى بغية إبداء التضامن مع الشعب الصومالي، الذي يواجه حالة إنسانية متردية. وكان نداؤه إلى المجتمع الدولي من أجل زيادة تقديم المساعدة إلى الصومال بالغ أهمية وموضع تقدير كبير. وبنفس تلك الروح قام رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فكي، بزيارة إلى مقديشو خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، مما يجعل الصومال البلد الأول الذي يزوره الرئيس الجديد لمفوضية الاتحاد الأفريقي. إن الطابع الرمزي للزيارة جدير بالملاحظة.

ونحن بحاجة فعلا إلى العمل بسرعة إذا أريد لنا تجنب وقوع كارثة إنسانية في الصومال. ونشيد بالرئيس فرماجو، الذي أظهر قيادته السياسية فور توليه مهام منصبه بعقد مؤتمر رفيع المستوى في مقديشو بغية حشد المساعدة من أجل

وعلينا أيضا التأكد من اتساق الخفض التدريجي للبعثة مع التعزيز المقابل لقوات الأمن الصومالية نفسها وتوليها المسؤولية الأمنية. وسيكون من الضروري اضطلاع الأمم المتحدة بقيادة قوية في الصومال، وتقديم الدعم الجيد التنسيق واتخاذ نهج شامل نحو توفير الأمن، على النحو الذي اعتمدته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. ومن المأمول أن يمكننا المؤتمر الرفيع المستوى الذي سيعقد في لندن في أيار/مايو من تحديد مسار واضح نحو الإصلاح المستدام لقطاع الأمن.

وأخيرا، أود أن أعرب عن بالغ القلق حيال الحالة الخطيرة الناجمة عن الجفاف في الصومال وفي المنطقة. ومن الأمور المدمرة في عام ٢٠١٧ كون أناس في جميع أرجاء العالم ما زالوا يموتون جوعا. ويستجيب المجتمع الدولي، بما في ذلك السويد، ويبدو أن هناك تصميمًا قويا وموحدا على منع تكرار المجاعة الكارثية التي حدثت قبل فترة قصيرة لا تتجاوز ست سنوات. بيد أن من المرجح أن الجفاف لم يبلغ بعد أسوأ حالاته، ومن الأهمية البالغة بمكان أن نواصل زيادة التمويل والتنفيذ على السواء. إن القيادة القوية التي تضطلع بها الحكومة الجديدة في معالجة المسألة ستساعد مسعانا المشترك. ولا بد أيضا من مواجهة التحديات الإقليمية للجفاف، الذي تؤدي إلى تفاقم تدفقات اللاجئين واستمرار التراجع. وأناشد البلدان المجاورة للصومال والبلدان الأخرى في المنطقة زيادة تعزيز التعاون الإقليمي عبر الحدود من أجل التصدي بصورة شاملة لتلك التحديات المعقدة والمتراصة.

وفي الختام، فإن مواصلة اتخاذ مسار إيجابي ستتطلب العمل الجدي من جانب الحكومة الصومالية، ونتمنى للرئيس الصومالي كل التوفيق. كما ستتطلب تقديم الدعم المخصص والطويل الأجل من المجتمع الدولي. ولا تزال السويد ملتزمة

أخرى من الصومال مؤشرات واضحة على أنها لا تزال قادرة على إلحاق أضرار كبيرة من حيث الخسائر في الأرواح وتدمير الممتلكات. ولكن الشيء المؤكد هو - أن حركة الشباب ما فتئت تضعف بشكل كبير، ولم تعد تسيطر على مساحات شاسعة من الأرض الصومالية.

ونرحب بالالتزام القوي الذي قطعه الرئيس فرماجو بدحر حركة الشباب بالعمل بشكل وثيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وشريطة تقديم دعم دولي كاف، فإن القضاء على حركة الشباب في الواقع لم يعد احتمالا بعيدا. وتحتفل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بذكرها السنوية العاشرة هذا العام، وظل إسهامها ملحوظا في إرساء الأسس لتعزيز السلام والأمن في البلد. ومع ذلك، لم يكن يقصد ببعثة الاتحاد الأفريقي إطلاقا أن تكون أكثر من تدبير مؤقت. وتتمثل مهمتها في تقديم الدعم الأمني إلى الصومال في الأجل القصير ريثما تكون القوات الأمنية للبلد على أتم الاستعداد لتولي المسؤولية الكاملة. ولا يمكن أن يكون تحقيق ذلك بعيدا للغاية حاليا، وينبغي أن تبذل الجهود لتحقيق ذلك الهدف اليوم بصورة أكثر جدية من أي وقت مضى.

وفي غضون ذلك، وبالترادف، يتعين إيجاد السبل والوسائل من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتأكد من ثبات الدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي موثوقيته، بغية تمكن البعثة من إنجاز المهمة وتمهيد السبيل لتقليصها بشكل تدريجي وخروجها.

ويحدونا أمل كبير في أن يقدم الأمين العام مقترحات ملموسة في هذا الصدد. وبطبيعة الحال، فإن الحل المستدام والطويل الأجل للمسألة يتمثل، كما سبق ذكره، في بناء قدرات الجيش الوطني الصومالي، ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا المجال، بما في ذلك تنسيق الجهود الدولية في سياق الملكية القطرية الكاملة.

الاستجابة الإنسانية. ويهدد الجفاف الحاد حياة الملايين من الناس في الصومال وفي المنطقة الواسعة. وفي ذلك السياق، نود أن نكرر النداء الذي وجهه مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الذي اجتمع الأسبوع الماضي في أديس أبابا، من أجل زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي لتكملة الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي. ونحن، من جانبنا، ندعم استجابة الأمم المتحدة لحالة الجفاف بتمكيننا منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) من شراء الإمدادات من أسواقنا المحلية وبتيسير ممرات الوصول السهلة من أجل إيصال الإمدادات الإنسانية إلى الصومال.

ويواجه الصومال هذا التحدي الإنساني في وقت حقق مكاسب كبيرة على الجبهتين السياسية والأمنية. ولذلك السبب ينبغي لنا أن نفعل كل ما في وسعنا لعدم السماح لحالة الجفاف بتقويض تلك المكاسب. ولذلك السبب أيضا ينبغي أن نتصرف بسرعة وأن نتصرف الآن. ولا يوجد دليل أفضل على التقدم المحرز في الصومال من إجراء الانتخابات الأخيرة، وهي بكل المقاييس، وبالنظر للتحديات الأمنية التي يواجهها البلد، أكثر الانتخابات تنافسا ومشاركة التي تجرى في البلد منذ فترة طويلة للغاية. وهي في الواقع تمثل إنجازا كبيرا للصومال وللمؤسسات الوليدة. وعلى المجتمع الدولي الذي استثمر الكثير في دعم السلام والاستقرار في الصومال، أن يشعر أيضا بقدر من الارتياح من ذلك الإنجاز.

وينبغي التشديد على أن البلد قطع شوطا طويلا في استعادة السلام والاستقرار في جزء كبير من أراضيه. ولا شك أن الصومال لا يزال يواجه تحديات هائلة في المجال الأمني، ولكن لا ينبغي لذلك بأي حال من الأحوال أن يحجب التقدم الملموس الذي تم إحرازه. نعم، لا يمكن بعد تجاهل حركة الشباب بوصفها مجرد إزعاج، وتشكل سلسلة الهجمات التي قامت بها تلك الجماعة الإرهابية مؤخرا في مقديشو وأجزاء

كما أشكركم، سيدي، على رئاستكم شخصيا لجلسة اليوم الهامة. ونقدر قيادة المملكة المتحدة في المجلس بشأن مسألة الصومال، بما في ذلك قيادة البعثة الميدانية للمجلس إلى مقديشو في أيار/مايو ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، أعرب عن امتناني لمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين على ما قدماه من معلومات ثاقبة عن آخر المستجدات.

وأود أن أعرب عن دعمنا الكامل للرئيس الصومالي والتزامه بتحقيق السلام المستدام والازدهار في البلد.

على غرار الآخرين، يتلج صدورنا رؤية التقدم الكبير المحرز على الصعيدين السياسي والأمني في الصومال منذ عام ٢٠١٢. وقد قُطعت أهم الأشواط في المجال الانتخابي. فقد كانت الانتخابات بمثابة سباق ماراثون طويل، اكتنفته العديد من العقبات. ومع ذلك، وعند خط النهاية، شهدنا أكثر عملية انتخابية سلمية وشاملة للجميع في تاريخ الصومال خلال العقود العديدة الماضية. ويشير ذلك إلى نجاح واضح.

ومن الرائع حقا أن تمثل المرأة في الحياة السياسية زاد بنسبة ٧٠ في المائة مقارنة بالانتخابات السابقة. وأنا على ثقة بأنه سيكون لذلك أثر إيجابي ليس على زيادة تمكين المرأة سياسيا فحسب، ولكن أيضا على النجاح العام لمساعي بناء السلام في الصومال.

ونفهم أن الانتخابات وحدها لا يمكن أن تنهي حالة عدم الاستقرار في البلد. ولكنها تشكل معلما تاريخيا على طريق السلام والمصالحة داخل البلد، أمكن تحقيقه في ظل استمرار التحديات الأمنية، ولا سيما التهديدات الإرهابية. وينبغي أن تبسر التجربة الانتخابية الإيجابية التحضير للخطوة التالية، المتمثلة في كفالة الاقتراع العام في الصومال. ومن الأمور الأساسية استمرار تقديم المساعدة الدولية، ولا سيما من خلال الجهود المحمودة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية

وعلى الرغم من المسار الإيجابي الأخير، لا شك في أن الصومال لا يزال يواجه تحديات وصعوبات هائلة. حيث يقوم البلد ببناء مؤسساته، وكذلك الهياكل الإدارية الإقليمية والمحلية من الصفر تقريبا. وقد أظهرت لنا الانتخابات الأخيرة أن ما نشهده في الصومال اليوم هو أكثر من مجرد ضوء في نهاية النفق. وهناك أمل فيما يخص مستقبل البلد. ولذلك، حان الوقت لزيادة دعم مساعي الصومال من أجل التعمير وتحقيق التنمية بعد انتهاء التراع. ولهذا السبب، ينبغي تنفيذ التعهدات التي تم قطعها خلال مؤتمر بروكسل واسطنبول بشأن الصومال.

وأخيرا، فإننا نرحب بالإعلان الذي أدليتم به، سيدي، بالاشتراك مع الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو في الصومال، فيما يتعلق بعقد مؤتمر لندن بشأن الصومال في شهر أيار/مايو. ونتطلع إلى المشاركة في المؤتمر الذي نأمل أن يسهم في دعم الاستقرار الطويل الأجل وإعادة بناء الصومال. وسنواصل نحن في المنطقة دعم هذا البلد الشقيق للتغلب على التحديات الجمة التي تواجهه. وفي هذا السياق، ستعقد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مؤتمرا في نيروبي يوم السبت لإيجاد حل مستدام ودائم لمحنة اللاجئين الصوماليين.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالإعراب عن الأمل في استكمال الجهود الإقليمية بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة.

السيد بريستاكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تعازي أوكرانيا العميقة لأسر ضحايا العمل الإرهابي الذي وقع بالأمس. ونصلي من أجل أولئك الذين يعيشون في لندن، ونعتقد أن علينا جميعا أن نظل متحدين، وأن نحري تحقيقات متعمقة في هذا الهجوم لتحديد المسؤولين عنه.

الجهود الدولية الرامية لمنع هذا السيناريو. وفي هذا السياق، نشيد بدور المملكة المتحدة في تلك الجهود واستعدادها لإيجاد محافل وسبل جديدة لمساعدة الصومال، بما في ذلك مؤتمر لندن بشأن الصومال الذي سيعقد في أيار/مايو.

ثانياً، فيما يتعلق بالأمن ومكافحة الإرهاب، فإنه رغم أن الحالة الأمنية آخذة في التحسن، ندرك أن التهديد الذي تشكله حركة الشباب لا يزال قائماً. وندين بشدة الأنشطة الإرهابية، ولا سيما الاعتداءات وأعمال العنف ضد المدنيين وتجنيد الأطفال واستخدامهم وعمليات اختطاف العاملين في المجال الإنساني والهجمات عليهم. وأود أن أشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية على جهودهما في مكافحة هذا التهديد. وفي سياق الانسحاب المحتمل للبعثة، نشجع الحكومة الصومالية على تسريع إصلاح القطاع الأمني بالتعاون الوثيق مع وجود الأمم المتحدة والشركاء الدوليين. وينبغي أن يظل استعداد القوات المحلية للتسليم التدريجي للمسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في مجال حماية المدنيين، أولويتنا القصوى. ونحن نعلم جيداً من تجربتنا في وطننا أن القوات الوطنية المدربة والمجهزة جيداً هي وحدها القادرة على ضمان تحقيق السلام والاستقرار الدائمين بشكل فعال، في مواجهة التهديد الذي يشكله الإرهاب.

ثالثاً، على الصعيد السياسي، وإلى جانب مسألة ضرورة ضمان الاقتراع العام التي أشرت إليها، لا شك في أن مراجعة الدستور، وكذلك التوصل إلى مزيد من الاتفاق بشأن النظام الإداري الاتحادي للبلد، تشكل مهمة رئيسية أمام الحكومة الجديدة. وللشفافية وإشراك الجميع دور حاسم في تحديد مدى نجاح الحكومة وكيفية حكم المجتمع الدولي عليها، وفي المقام الأول والأهم، حكم الشعب الصومالي.

أخيراً، اسمحوا لي أن أتناول بإيجاز عاملاً آخر، يجب ألا نغفله إذا أردنا مرافقة الصومال على طريق تحقيق السلام

الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، وكذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وكما قال، صمويل جونسون، الكاتب الإنكليزي المشهور الذي عاش في القرن الثامن عشر، ساخراً ذات مرة: "إننا نشترى المستقبل بالحاضر". ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أخص بالذكر ثلاثة تحديات محددة تواجه الصومال اليوم. أولاً، إن الحالة الإنسانية المتردية تواصل للأسف التدهور بمرور الأيام. ووفقاً لآخر البيانات الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، تزايد الأمراض الناجمة عن سوء التغذية والجفاف واتسع نطاق تفشي وباء الكوليرا ليشمل ١١ من أصل ١٨ منطقة. كما أن التشرد بفعل الجفاف والتراعات في ازدياد. وحوالي نصف عدد السكان بحاجة إلى المساعدات الإنسانية. ويواجه قرابة ١,٤ مليون طفل خطر الموت الوشيك جراء سوء التغذية الحاد، ويلوح خطر المجاعة في الأفق في الصومال والبلدان المجاورة.

وهذه الأرقام هي أكثر من مجرد إحصاءات. إنها تمثل حياة بشر، بمن فيهم نساء وأطفال، والذين يجب إنقاذهم. وينبغي للمجلس أن يتصرف بحزم وبأسلوب موحد. وينبغي أن ندرك أنه، في ظل هذه الظروف، فإن الوقت ليس في صالحنا. وفي ضوء ذلك، نشيد بجهود الأمين العام ونؤيد تأييداً كاملاً انخراطه الشخصي بغية منع تكرار الحالة التي شهدناها في الصومال في عام ٢٠١١ عندما مات مئات الآلاف من الناس.

لقد حان الوقت الآن للعمل المشترك وتقديم دعمنا ومساعدتنا بشكل موحد لحكومة وشعب الصومال. وسيكون من غير المقبول بالمرّة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة السماح للمجاعة بتدمير البلد مرة أخرى. ونرحب بكل

عن حكومة السنغال، إلى حكومة الصومال الاتحادية على نجاح الانتخابات السياسية، وأشجع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على الحفاظ على دعمها المنسق والمتناسك من أجل توطيد التقدم الذي أحرزه البلد.

ومن المؤكد أن مناقشتنا تأتي في الوقت المناسب، بالنظر إلى الحالة الراهنة، التي تجسد خطورة التحديات الأخرى التي تواجه الصومال، وآخرها الجفاف الحاد الذي يعرض حوالي ٣ ملايين شخص لخطر المجاعة، وفقا للوكالات الإنسانية. فإن ذلك الخطر يدعو إلى المزيد من القلق، لأن البلد لا يزال عرضة بشكل تام للإرهابيين. ولا تزال حركة الشباب تشكل تهديدا إذ أنها لا تزال تحتل أجزاء من البلد وتشارك في أعمال ضارة، مثل تنفيذ الهجمات غير المتناظرة، مما يقوض أمن البلد إلى حد كبير.

كما أشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الدفاع والأمن الصومالية على العمل المستمر والملاحظ إلى جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في ظروف صعبة وخطيرة في إطار جهودها لدعم هذا البلد الشقيق على إرساء سيادة القانون.

غير أن التحديات الأمنية والإنسانية في الصومال تبقى مصدر قلق، على الرغم من التقدم الكبير الذي يمثله النجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية وكذلك التقدم المحرز في مكافحة الإرهاب، بسبب القدرات المتبقية لحركة الشباب، ولكن كذلك تزايد وجود تنظيم الدولة في المنطقة.

والزيادة في أعمال العنف ضد المدنيين المنسوبة إلى حركة الشباب تتفاقم بفعل استخدام الأطفال في الاشتباكات والهجمات على العاملين في المجال الإنساني واحتلاس المعونة وعرقلة أدائها، جميعها ممارسات بغیضة ندينها جميعا بشدة، أيا كان الجناة.

المستدام بطريقة شاملة وكلية. لقد وردت أنباء في الأسبوع الماضي عن حدوث أول عملية اختطاف لسفينة تجارية من جانب القراصنة منذ عام ٢٠١٢. ونأمل ألا يكون هذا الحادث نذيرا بالعودة إلى مستويات تهديدات القرصنة، التي شهدناها في خليج عدن قبل عدة سنوات. ويتعين استمرار اعتبار منع ومكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر من بين المسائل الأخرى ذات الأولوية بالنسبة للحكومة الصومالية والمجتمع الدولي.

وتعرب أوكرانيا عن تضامنها مع الصومال، فيما يواجه ذلك التحدي وباقي التحديات، وفيما يغتنم الفرص التاريخية الجديدة.

السيد سيسي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أولا، باسم السنغال، أدين بشدة الهجوم الذي وقع في لندن أمس، وأعرب عن خالص تعازي حكومة السنغال لكم، سيدي، ولحكومة المملكة المتحدة ولأسر الضحايا.

كما أشكر الرئيس فرماجو على بيانه الهام، وكذلك السيد مايكل كيتينغ، الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والسيد فرانسيسكو كايانو جوزيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إحاطتهما الإعلامية.

كما يشكر وفد السنغال رئاسة المملكة المتحدة على المبادرة بعقد هذه المناقشة بشأن الصومال، حيث أسفرت الانتخابات الرئاسية الناجحة في شباط/فبراير عن انتخاب السيد فرماجو رئيسا جديدا للجمهورية.

فلا شك في أن تلك الانتخابات، إلى جانب اعتماد دستور جديد وقانون انتخابات شفاف وديمقراطي وشامل، خطوة كبيرة إلى الأمام. وأنقل مرة أخرى تهانينا الحارة، بالنيابة

النهوض بالعملية السياسية والقضاء على التهديد الذي تمثله حركة الشباب وتحسين الحالة الإنسانية وتعزيز بناء السلام والتنمية المستدامة.

السيد أمندولا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، وكما عبر رئيس الوزراء جنتليوني لرئيسة الوزراء البريطانية، أود أن أكرر الإعراب عن تعازينا الحارة إلى الشعب البريطاني وحكومته في أعقاب هجمات الأمس الإرهابية. ونعيد تأكيد التزامنا بالبقاء متحدتين في كفاحنا ضد الإرهاب.

وأود أن أحيي، في البداية، الرئيس فرماحو وأعرب عن تحاتي إيطاليا له على انتخابه وعلى التعجيل بتعيين رئيس الوزراء الجديد والحكومة الجديدة، وكذلك على التمثيل القوي للمرأة في الحكومة الجديدة. ونؤكد له على التزامنا القوي بدعم القيادة الصومالية في جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد. إننا مقتنعون بأن الملكية الصومالية أمر أساسي لتلك العملية.

لقد ظللنا دوماً مؤمنين بذلك المبدأ؛ وقد أعدنا تأكيد هذا الموقف خلال الانتخابات الأخيرة، وسواصل القيام بذلك، ونحن نواصل تعزيز علاقاتنا الثنائية وتعزيز إسهامنا في بناء الاستقرار والازدهار في الصومال كما ناشد بذلك رئيسه في بيانه.

وتعبدني الملكية الصومالية إلى النقطة الأولى: الإطار المؤسسي والهيكل الأمني. إننا نشرك بفعالية، إلى جانب الصومال والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي وغيرهم من الشركاء المعنيين، في دعم تمكين المؤسسات الصومالية. وتحقيقاً لتلك الغاية، من الضروري أن تعمل السلطات الوطنية والإقليمية الصومالية معاً لتوطيد الصومال الاتحادية.

ويرى وفد بلدي أنه، من أجل التصدي بشكل أفضل لهذه التحديات، فإن إجراء إصلاح كبير في قطاع الأمن أمر ضروري بل ملح. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نشجع الدول الأعضاء على دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال تقديم المساعدة اللازمة للاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات بالصرف على القوات والتدريب والمساعدة التقنية والذخيرة، بما يتسق مع الإعفاء من حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال، وكذلك بتقديم المساهمات المالية خارج إطار صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

إننا ما زلنا مقتنعين، مع ثقتنا في كفاءة العمليات الإقليمية، بأنه يمكن للتعاون الكامل للدول الإقليمية - ولا سيما الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من خلال الأطر والآليات الإقليمية المنشأة لهذا الغرض - أن يعزز استجابة منسقة، وبالتالي، مستدامة لمشكلة حركة الشباب وغيرها من الجماعات الإرهابية التي تهدد المنطقة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، ووفقاً للإحصاءات التي ذكرها هنا العديد من المتكلمين، بمن فيهم رئيس الصومال، فإن حوالي ٦,٢ ملايين شخص في الصومال يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية، ٢,٩ مليون من بينهم عرضة لخطر المجاعة المباشر. ونحن نوجه نداءً حماسياً لتضامن دولي لمساعدة الصومال على التعامل مع تلك الحالة المزعجة. ويجب أن تواصل السلطات الصومالية المنتخبة حديثاً التركيز على مكافحة الفساد في العديد من القطاعات وتحسين حقوق الإنسان في الصومال، ولا سيما للنساء والأطفال. وتدين السنغال جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بغض النظر عن مرتكبيها.

وختاماً، فإن بلدي يدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم الحكومة الاتحادية الصومالية في جميع جهودها الرامية إلى

فرماجو بمقديشو في ٢٨ شباط/فبراير والتدابير الفورية التي اتخذها لتيسير إيصال المعونة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها. وتتطلع إلى المزيد من النتائج خلال المؤتمر القادم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن اللاجئين الصوماليين الذي سيعقد في ٢٥ آذار/مارس.

ويسري أن أشاطر المجلس أنه استجابة لندائه قبل مؤتمر لندن، فقد أبلغ وزير خارجيتنا، السيد ألفانو، الأمين العام غوتيريش شخصياً قبل بضعة أيام بمعونة إنسانية إضافية تساهم بها إيطاليا، والتي ستوفر الدعم المباشر للشعب والحكومة الصوماليين اللذين تواجههما هذه الحالة الإنسانية الحرجة.

وأود أن أحتتم بالإعراب عن تضامننا مع شعب الصومال وحكومته عقب وفاة ٤٠ لاجئاً صومالياً على متن سفينة قبالة السواحل اليمنية. ونواسي أسر الضحايا ونتقدم إليهم بتعازينا. وإننا نتابع مخنة اللاجئين الصوماليين ببالغ القلق. وكما يذكّرنا هذا الحدث المأساوي الأخير للأسف، فانعدام الأمن والتحديات الإنسانية مترابطان. ويتحتم علينا أن نجد حلاً مشتركاً لمعالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى مشكلة الهجرة في الصومال وفي أماكن أخرى.

السيد علي (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): تود كازاخستان أن ترحب بكم، سيدي الرئيس، وأن تنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في إدانة الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخراً خارج مبنى مجلسي البرلمان في لندن. ونتقدم بخالص تعازينا إلى أسر الضحايا ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

نحنى الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو على انتخابه رئيساً للدولة ونأمل أن يتمكن شعب الصومال تحت قيادته الحكيمة من أن يحقق نتائج ملموسة في استعادة بلده. ونعرب عن تقديرنا العميق لقيادة جمهورية الصومال الاتحادية، والممثل الخاص كيتينغ، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد ماديرا، على المعلومات المحدثة الشاملة

وفيما يتعلق بالأمن، فإن استراتيجية خروج بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يجب أن تكون تدريجية لتمكين دخول قوات الأمن الصومالية. وإلى جانب دعم الملكية الصومالية في مجال الأمن من خلال التدريب الثنائي للشرطة الصومالية وقيادة بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال بقيادة أكثر من نصف الجنود، فإننا نواصل تشجيع جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، على النحو المعرب عنه من قبل، الرامية إلى إرساء أسس انتقال البعثة.

انتقل الآن إلى تحقيق الاستقرار في البلد. إن وجود الرئيس فرماجو والوزير عمر بي ظهرانينا اليوم هو خير برهان على ما تم إنجازه خلال العام الماضي. وقد استخدم الممثل الخاص للأمين العام كلمتي "مأساة" و "أمل"، غير أن الصومال يمكن أن تمثل - بل إنها - قصة نجاح. فهو يتجه أخيراً صوب السلام بعد القلاقل والاضطرابات. ولكن ينبغي ألا نغفل التحديات المتعددة الجوانب التي يشكلها الإرهابيون. والأمن ليس هو الشاغل الوحيد. فالقدرة المتبقية لحركة الشباب وظهور داعش لا يزالان يشكلان تهديدات تؤثر على الحياة اليومية للشعب الصومالي. ويمكن للأمم المتحدة وجميع شركاء الصومال أن يفعلوا المزيد من أجل معالجة الأسباب الجذرية للتطرف، وهي الفقر وشح التعليم والافتقار إلى فرص العمل.

ويحدونا الأمل في أن يُقيّم الاستعراض الجاري لوجود الأمم المتحدة في البلد تلك المسألة بعناية. إننا ندعو المؤسسات المالية الدولية إلى القيام بدورها، بالاشتراك مع الجهات المانحة، في دعم الحكومة الصومالية لتحسين مناخ الأعمال التجارية.

وأخيراً، وفيما يتعلق بالأزمة الإنسانية، فإننا نشعر ببالغ القلق، شأننا شأن من سبقنا من المتكلمين، إزاء الأثر الشديد للجفاف وخطر المجاعة. وهي حالة تتطلب إجراءات فورية، كما أشار الأمين العام عقب زيارته الأخيرة. وتشجعنا نتائج اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى الذي عقده الرئيس

الأفريقي لتمكينها من النجاح في هذه النزاعات غير المتناظرة التي تواجهها. وتشعر كازاخستان بقلق شديد إزاء الهجمات التي شنتها حركة الشباب مؤخراً وتدعو إلى توثيق التعاون بين الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين.

إن كازاخستان، بصفتها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، تسعى إلى تعزيز السلام والأمن في القرن الأفريقي. ونشدد على أهمية كفاءة الموارد المالية الكافية لتنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية الأولى للصومال. ومن الواضح أنه ينبغي للأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الإقليمية أن تعزز التزام الحكومة بتحقيق مسار التنمية المستدامة. ويمكن تحقيق هذه الأهداف، في جملة أمور، بتطبيق تدابير الاقتصاد الكلي، بما في ذلك إيجاد فرص العمل للشباب وبناء القدرات اللازمة لإنشاء وصيانة المؤسسات العامة الجديدة والمستقرة التي يسعى إليها البلد. ولن يتم كفاءة تحقيق السلام الدائم والاستقرار في البلد وفي المنطقة دون الإقليمية إلا باتباع نهج وطنية بالاقتران مع استراتيجية إقليمية شاملة تعالج مسائل الأمن والتنمية.

وعلى غرار الآخرين، نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في الصومال بسبب الجفاف المستمر. وإن عدم قدرتنا على تقديم المساعدة سيقوّض السعي الرئيسي إلى بناء الدولة ومبادرات بناء السلام. ولئن كنا نقدر الجهود التي تبذلها بلدان عدة لاستضافة اللاجئين الصوماليين، فلا يمكن التخفيف من مشكلة اللاجئين الضخمة التي نشهدها اليوم إلا ببذل جهود كبيرة من جانب المجتمع الدولي. لقد أدت التوترات والنزاعات السائدة إلى الموت والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما بين الأطفال والنساء والفئات الضعيفة الأخرى. وتستدعي أعمال العنف هذه تكثيف تعبئة خدمات الحماية

والباعثة على التفكير. كما نثني على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لالتزامهما بتحقيق السلام والأمن في البلد.

وترحب كازاخستان بالتقدم السياسي والانتخابي الكبير الذي أحرز في الصومال، وكذلك بالتحسن الذي طرأ على الحالة الأمنية. إن تشكيل حكومة جديدة هو خطوة عملية هامة في التصدي للتحديات التي يواجهها البلد. وينبغي اتخاذ التدابير الأولية الرامية إلى بناء مؤسسات الدولة المستقرة والتنسيق بين الوزارات في أقرب وقت ممكن من أجل سن التشريعات ووضع الاستراتيجيات الوطنية. وهذا سيوفر أساساً لسيادة القانون والحكم الرشيد وإصلاح القطاع الأمني. ومن الضروري إيجاد موارد لدفع رواتب الجيش بانتظام بمساعدة منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمات والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية. ونتطلع إلى مؤتمر لندن القادم بشأن الصومال، الذي سيقوم بإعداد خارطة طريق لمستقبل الهيكل الأمني الاتحادي المصمم لتعزيز الجهود الجارية.

وينبغي للمجتمع الدولي دعم الصومال في جهوده للوصول إلى الهدف السياسي في إجراء انتخابات عامة في عام ٢٠٢٠ لتحقيق "صوت واحد لكل مواطن". وتحقيقاً لهذه الغاية، ستلزم إرشادات تقنية من إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي من أجل إنشاء الهياكل الانتخابية الإقليمية والمحلية. ويجب أن يستمر الزخم التاريخي نحو الديمقراطية الشاملة، كما رأينا في زيادة تمثيل المرأة في مجلسي النواب والشيوخ. وما كان للإنجاز الانتخابي في أنحاء البلد أن يتحقق لولا الجهود البطولية من بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبخاصة شجاعة بعثة الاتحاد الأفريقي في مكافحة الأعمال المدمرة التي ترتكبها حركة الشباب. لذا يجب تكثيف التدريب والدعم المالي والتقني التي تحتاج إليها بعثة الاتحاد

التزامه بتعزيز العملية السياسية التي تحقق استقرار البلد والمضي قدماً في إعادة الإعمار الاقتصادي.

ونحن واثقون بأن حكومة وشعب الصومال سيواصلان إحراز تقدم في إعادة بناء البلد.

ولا تزال الحالة الأمنية والإنسانية في الصومال هشة نظراً لاستمرار الأنشطة الإرهابية والمجاعة التي ضربت البلد مؤخراً. والصومال أمامه شوط طويل في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار. ولهذا السبب، هناك حاجة إلى الدعم والمساعدة الثابتين من جانب المجتمع الدولي. وترحب الصين باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع في هذا الصباح للقرار ٢٣٤٦ (٢٠١٧) بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، الأمر الذي سيمكنها من إجراء تقييم للحالة في الصومال عقب الانتخابات وتقديم دعم محدد للأهداف، استناداً إلى احتياجات حكومة الصومال لتمكينها من المضي قدماً في عملية السلام والتعمير الوطني. وقد زار الأمين العام غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد فكي، الصومال خلال هذا الشهر في دليل على تضامن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مع الصومال فيما يعمل لإعادة بناء نفسه في السياق الجديد. وتعرب الصين عن تقديرها لهذه الجهود.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وخلال العقد الماضي، ساعدت البعثة وبلدان المنطقة حكومة الصومال في مكافحة الإرهاب بنشاط. وقدمت الأمم المتحدة الدعم اللوجستي القوي إلى البعثة ونسقت بعناية المساعدة الدولية الموجهة إلى الصومال وبفضل تلك الجهود، شهدت الحالة في الصومال تحولا تدريجيا نحو الأفضل. وهذا أيضا مثال على الزخم الإيجابي نحو الاستقرار والتنمية في كل أنحاء القارة الأفريقية، مدفوعا بالالتزام بالوحدة والاعتماد على الذات والسلام والتنمية.

وتدابير نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من جانب خبراء مدربين تدريباً جيداً تعيّنهم بعثة الأمم المتحدة. ويجب أن تأخذ جهود مكافحة الإرهاب في الصومال في الاعتبار الحقوق والاحتياجات الخاصة والحماية لقطاعات السكان المدنيين المتضررين من النزاع المسلح.

وعلى الرغم من الحالة، تحمل كازاخستان الأمل والتفاؤل تجاه الصومال مع احترام سيادته وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، ونود أن نعرب عن دعمنا الكامل للرئيس المنتخب حديثاً ولحكومته الجديدة في رؤيتهم للصومال.

السيد ليو جايي (الصين) (تكلم بالصينية): تدين الصين بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع في لندن بالأمس وتود أن تقدم تعازيها إلى أسر الضحايا الأبرياء، وتعرب عن تعاطفها مع الجرحى. إن الإرهاب هو العدو المشترك للمجتمع الدولي. وتعارض الصين بشدة كل أشكال الإرهاب، وهي على استعداد لزيادة تعاونها مع المجتمع الدولي في جهودنا المشتركة لمواجهة التهديدات الإرهابية والتحديات، بهدف صون السلام والأمن العالميين.

ويسرّ الصين الترحيب بالسيد بوريس جونسون، وزير خارجية المملكة المتحدة، فيما يرأس جلسة اليوم. كما نرحب بالسيد فرماجو رئيس الصومال، الذي انضم إلينا عبر اتصال بالفيديو، وننوه بحضور السيد عمر وزير خارجية الصومال لجلسة اليوم. وقد استمعت الصين باهتمام إلى البيانات التي أدلى بها كل من الرئيس فرماجو؛ والسيد كيتينغ، الممثل الخاص للأمين العام للصومال؛ والسيد ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال.

يدخل الصومال مرحلة حاسمة لإعادة البناء الوطني. وتهنئ الصين الرئيس فرماجو على انتخابه وترحب بتعيينه السيد حسن علي خيري رئيساً للوزراء. ونثني أيضاً على

وتعاونية. وشهد مؤتمر القمة إطلاق عشر مبادرات للتعاون خلال السنوات الثلاث المقبلة، تركز على التصنيع وتحديث القطاع الزراعي والبنية التحتية والشؤون المالية والتنمية الخضراء وتيسير التجارة والاستثمار والحد من الفقر والصحة العامة والتبادلات بين الشعوب والسلام والأمن. ويجري تنفيذ هذه النتائج بشكل سريع وشامل.

وحتى الآن، دفعت الصين قرابة ٥٠ في المائة من مبلغ الـ ٦٠ بليون دولار الذي تعهدت بتقديمه، أو أن الأموال في الطريق. وستواصل الصين العمل وفقا للمبادئ التي أرساها الرئيس شي - ألا وهي الإخلاص والنتائج العملية والتقارب وحسن النية - وستعمل على إعلاء قيم الصداقة والعدالة والمصالح المشتركة. وسنكفل إحراز تقدم جيد في تنفيذ تلك المبادرات وسنساعد البلدان الأفريقية في تسريع التصنيع وتحديث القطاع الزراعي. وسنظل نشارك بنشاط في تعزيز قضية السلام والأمن في أفريقيا، وسنواصل الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):
ترحب أوروغواي بحضور وزير خارجية المملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث، معالي السيد بوريث جونسون، لرئاسة أعمالنا، ونحن ممتنون له على تنظيم جلسة الإحاطة اليوم بشأن الحالة في الصومال. وكما قلت بالأمس، تود حكومة بلدي الإعراب مرة أخرى عن تضامننا فيما يتعلق بالهجوم المروع الذي وقع أمس في مدينة لندن.

وأرحب بمشاركة فخامة رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، الرئيس فرماجو، عن طريق الفيديو، وأود أيضا أن أشكر السيد مايكل كيتينغ، الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال،

واليوم، لا تزال بعض أجزاء من أفريقيا تواجه تحديات هائلة تنسم باستمرار النزاعات المحلية والافتقار إلى القدرات الإنمائية وهشاشة الحالة الإنسانية. وتتعاون الأمم المتحدة بشكل جيد مع الاتحاد الأفريقي والبلدان الأخرى في المنطقة بشأن الصومال، وهي توفر بذلك نقاطا مرجعية مفيدة لمجلس الأمن في معالجة المسائل المتعلقة بالبور الساخنة الأخرى في أفريقيا. وتدعم الصين أفريقيا في الجهود الرامية إلى معالجة القضايا الأفريقية بالسبل الأفريقية، وهي تساند الدور القيادي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في البحث عن حلول سياسية للمسائل المتعلقة بالبور الساخنة الأفريقية وتعزيز التنسيق بين مختلف الأطراف وبناء أوجه التآزر. وينبغي لجميع الأطراف تحديد الأولويات وممارسة ضغوط على الأطراف المتنازعة لتسوية خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، وتحديد طابع المشاكل وأسبابها الجذرية وبناء الثقة المتبادلة وتيسير المصالحة والسعي إلى إيجاد حلول دائمة.

وينبغي للمجتمع الدولي تعزيز رؤية تتوخى تحقيق الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، ودعم بناء قدرات "القوة الأفريقية الجاهزة" و "قوة الرد السريع" التابعة للاتحاد الأفريقي، وتحسين القدرات الأمنية الجماعية لأفريقيا بشكل عام. ومن الأهمية بمكان اتباع نهج كلي حيال السلام والتنمية والتشديد على منع نشوب النزاعات وتحديد أهداف واضحة لحفظ السلام وبناء السلام وتعزيز قدرات التنمية في أفريقيا بغية النهوض بالاستقرار والتنمية في أفريقيا.

وتولي الحكومة الصينية أهمية كبيرة لتعاونها مع أفريقيا. وخلال مؤتمر قمة جوهانسبرغ لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتفق رئيس الصين شي جين بينغ والقادة الأفارقة على تحسين العلاقات بين الصين وأفريقيا لتصبح شراكة شاملة واستراتيجية

وترى أوروغواي، أن ثمة ضرورة ملحة لأن يستجيب المجتمع الدولي لتفاقم الأزمة الإنسانية والمجاعة في الصومال. وما لم تُعالج هذه المشاكل، قد تكون هناك عواقب خطيرة يمكن أن تقوض الإنجازات السياسية التي تحققت في الآونة الأخيرة. وتود أوروغواي أن تؤكد بشكل خاص على ضرورة حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء والمسنين، ونحث الحكومة الاتحادية الصومالية على مواصلة إبرام الاتفاقات وتحقيق الاستقرار، ولا سيما في المناطق التي يشكل الحصول على الإمدادات والمساعدات الإنسانية فيها أمرا ضروريا.

وتكرر أوروغواي تأكيدها على أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة في الصومال والمجتمع الدولي أن يعملوا بشكل وثيق ومنسق على نحو متزايد مع الإدارات الإقليمية والحكومة الاتحادية بغية منح الأولوية لبناء القدرات وبناء المؤسسات على الصعيد الإقليمي، وتعزيز الإدارات الإقليمية وتهيئة الظروف الأساسية اللازمة بشكل تدريجي للحكومة والأمن وتقديم الخدمات الأساسية للسكان المحليين.

وتشعر أوروغواي بقلق بالغ حيال الزيادة المبلغ عنها في انتهاكات حقوق الإنسان. وبدون المساس بالالتزامات الهامة التي قطعتها السلطات الصومالية في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بحماية الأطفال، فإن احتجاز الأطفال بزعم صلاتهم بحركة الشباب لا يزال مسألة مثيرة للقلق. ولذلك، تحث أوروغواي حكومة الصومال على معاملة الأطفال باعتبارهم ضحايا في المقام الأول، وعلى ضمان أن تسعى المبادئ التوجيهية للحكومة لخدمة أفضل مصالح الطفل ومعايير الحماية الدولية.

السيد أبو العطا (مصر): أود في البداية أن أعرب عن إدانتنا بأشد العبارات للحادث الإرهابي الجبان الذي تعرضت له لندن بالأمس، وأن أتقدم بخالص التعازي للحكومة البريطانية ولأسر الضحايا. كما أعرب عن خالص التقدير لوفد المملكة المتحدة على المبادرة بعقد هذه الجلسة الهامة لبحث آخر

السيد فرانسيسكو كايانو جوزيه ماديرا، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لقد رحبت أوروغواي بتشكيل حكومة الصومال الاتحادية الجديدة في ٨ شباط/فبراير بعد انتخاب الرئيس الجديد للبلد. وفي بداية هذه المرحلة الجديدة، من الأهمية بمكان أن نقرر كيف يمكن لمجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة دعم الصومال على الوجه الأمثل في المسائل المتصلة ببناء الدولة، بما في ذلك تنقيح الدستور واستكمال إنشاء الدولة الاتحادية. ولذلك، أيدت أوروغواي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هذا الصباح من أجل إعطاء المجلس وقتا كافيا لإنشاء ولاية فعالة تفيد شعب الصومال.

إنها لحظة تاريخية وحاسمة على طريق البلد نحو ترسيخ دولة ديمقراطية ومستقرة وشاملة للجميع وكاملة الصلاحيات. وقد بدأ الصومال التحضير لإجراء انتخابات عامة في عام ٢٠٢٠ على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد. وتقدر أوروغواي الجهود المبذولة للوصول إلى عتبة نسبة الـ ٣٠ في المائة من المقاعد البرلمانية المخصصة للنساء، بالرغم من أن ذلك الهدف لم يتحقق في هذه الحالة تحديدا. غير أن نتائج الانتخابات تظهر حدوث تحول في التمثيل والمشاركة السياسيين للمرأة في الصومال، ونظرا لتلك السابقة الهامة، يجب تكثيف الجهود لتحقيق ذلك الهدف في عام ٢٠٢٠.

وتشجب أوروغواي بقوة التهديد المستمر الذي تشكله حركة الشباب الإرهابية، والتي تمثل التهديد الرئيسي للسلام والأمن في الصومال. إن إصلاح قطاع الأمن، لا سيما التطوير السريع والفعال للجيش الوطني الصومالي، أمر حيوي حتى يتسنى لقوات الأمن الحكومية، بما في ذلك الشرطة، تولى قدر أكبر من المسؤولية عن حفظ السلام والأمن وحماية المواطنين الصوماليين.

التنظيمات الإرهابية. وأود في هذا الصدد الإشادة بالتضحيات التي قدمتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الصومالية في هذا الشأن. وأكد على أولوية توافق الأطراف الصومالية المعنية على خطة محددة لتحقيق هدف بناء جيش صومالي موحد أحدا في الاعتبار التخفيض التدريجي المقرر لبعثة الاتحاد الأفريقي اعتبارا من عام ٢٠١٨ تمهيدا لانسحابها ونقل المسؤولية عن حماية أمن الصومال إلى الدولة الصومالية بشكل كامل.

هذا، ولا يفوتني أن أعرب عن تضامننا مع شعب الصومال وحكومته إزاء حدة الأزمة الإنسانية التي يعاني منها الصومال بسبب الجفاف وقلة الأمطار. ويدعو وفد بلدي إلى تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لإغاثة المتضررين من هذه الأزمة، لما لها من آثار إنسانية وسياسية وأمنية بالغة الخطورة على ضوء ما يرتبط بها من تزايد معدلات التزوح والتنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة وما يترتب على ذلك من نزاعات. من ناحية أخرى، من المهم كذلك تعزيز جهود دعم القدرات الصومالية فيما يتعلق بآليات الوقاية والإنذار والتعامل المبكر مع مثل هذه الأزمات التي عانى منها الصومال مرارا في السابق لتجنب تفاقمها وتزايد حدتها.

ختاما، أجدد التهنية لحكومة الصومال وحكومته وشعبه على إنجاز الاستحقاق الانتخابي، وأجدد دعم مصر الكامل للصومال الشقيق في جهوده لبناء دولة مستقرة وقوية ومزدهرة.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): على غرار ما فعله الآخرون قبلي، أود أن أعرب عن تعازينا الصادقة لأصدقائنا المقربين في المملكة المتحدة فيما يتعلق بالهجوم الإرهابي الذي وقع بالأمس في لندن. ونتعهد بتقديم التعاون والدعم الكاملين في الرد على الهجوم وفي تقديم المسؤولين عنه إلى العدالة. وأشكر رئيس المجلس على القيادة التي تضطلع بها المملكة المتحدة بشأن الصومال. كما أشعر

تطورات الأوضاع في الصومال الشقيق. وأشكر كلا السيدين مايكل كيتينغ وفرانيسكو ماديرا على إحاطتهما الإعلاميتين القيمتين. كما أود أن أتقدم بخالص التهنية لفخامة الرئيس محمد عبد الله فرماجو على انتخابه الشهر الماضي رئيسا للصومال. ولا يفوتني الإشادة بالتجربة الصومالية المتميزة فيما يتعلق باحترام توجهات ممثلي الشعب والانتقال السلمي والديمقراطي للسلطة.

ولعلكم تتفقون معي على أن انتخاب الرئيس فرماجو الذي حظي بمساندة شعبية واسعة وتشكيل الحكومة الصومالية الجديدة يمثلان تطورا إيجابيا نأمل أن يسهم في الدفع قدما بالعملية السياسية في الصومال، وتلبية تطلعات الشعب الصومالي في بناء دولة المؤسسات والقضاء على الإرهاب، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا ونتطلع في هذا الصدد إلى تدارس التقرير الذي تعكف الأمانة العامة على إعداده بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٧٥ (٢٠١٦) بشأن مستقبل تواجد الأمم المتحدة في الصومال. ويؤكد وفد بلدي في هذا الشأن على أهمية مواصلة ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي مع المتغيرات على الأرض على نحو يمكن البعثة من تقديم المساندة اللازمة للحكومة الصومالية للتعامل مع التحديات التي يواجهها الصومال من خلال تفعيل مفهوم "استدامة السلام وبناء السلام" خاصة فيما يتعلق بدعم جهود المصالحة الوطنية، ومراجعة الدستور وبناء جيش صومالي موحد وقوي، وإقامة مؤسسات فعالة قادرة على تقديم الخدمات الأساسية، والحفاظ على النظام في المناطق المحررة.

ولا يزال الإرهاب يمثل خطرا حقيقيا يهدد بتقويض المكاسب التي تحققت في الصومال خلال الفترة الماضية، كما لا يقتصر خطره على حدود الصومال فحسب وإنما يهدد دول الإقليم وغيرها خارجه. وهو ما يتعين معه تعزيز الجهود الدولية والإقليمية للقضاء على حركة الشباب وغيرها من

ولا تزال الولايات المتحدة منخرطة مع الشركاء في العمل نحو التوصل إلى حل مناسب لمسألة أجور قوات بعثة الاتحاد الأفريقي. وتقدم الولايات المتحدة مساعدة كبيرة، بما في ذلك المعدات للعسكريين التابعين للعديد من البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي. وناشد الجهات المانحة المساهمة في الصندوق الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي. ونذكر أنه لا يمكن لبعثة الاتحاد الأفريقي أن تبقى في الصومال إلى الأبد، وفي ذلك الصدد، أصبح التخطيط المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتحديد الاحتياجات الفورية للبعثة أمراً متزايد الأهمية. وستتيح عملية الاستعراض المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبعثة الاتحاد الأفريقي فرصة لتقييم الاحتياجات الأمنية الشاملة في الصومال وتحديد سبيل البعثة للمضي قدماً. وبالنظر لخطورة التحديات الأمنية المتبقية في الصومال، فإننا نعتقد أن من غير المناسب في هذا الوقت الانتقال إلى نشر بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام.

ينبغي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مواصلة مهمتها الرئيسية المتمثلة في الحد من التهديد الذي تمثله حركة الشباب، مع تهيئة الظروف اللازمة لفترة انتقال أمني ناجح. وتحقيقاً لهذه الغاية، نشجع الرئيس فرماجو على العمل مع الرؤساء الإقليميين الصوماليين للتوصل إلى اتفاق بشأن هيكل وطني للجيش الوطني وقوات الأمن الصومالية.

ويجب على شركاء الصومال الدوليين النظر بعناية في أفضل السبل لتقديم دعم منسق لقطاع الأمن في الصومال. وإذا كنا صرحاء، يجب أن نقر بأن جهودنا في بعض الأحيان لتدريب الجيش الوطني الصومالي وتجهيزه لم تحول مباشرة إلى مكاسب مستدامة. إن المساعدة الأمنية تعمل بشكل جيد عندما ينسق المانحون عن كثب عملية يقودها الصوماليون،

بالامتثال للممثل الخاص كيتينغ والممثل الخاص ماديرا على إحاطتهما الإعلاميتين. وتشرفنا بمشاركة الرئيس فرماجو اليوم، ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق معه ومع حكومة بلده. وثمة مهمة صعبة في المستقبل، مع التحديات الإنسانية والأمنية الهائلة التي تؤدي إلى تعقيد المهام الشاقة بالفعل المتمثلة في بناء مؤسسات الدولة وتقديم الخدمات إلى المجتمعات المحلية في جميع أنحاء الصومال. وأود أن أؤكد للرئيس فرماجو ولشعب الصومال على استمرار الدعم المقدم من الولايات المتحدة.

وبطبيعة الحال، فإن أحد التحديات العاجلة التي يواجهها شعب الصومال هو أزمة الجوع الآخذة في التفاقم. فأكثر من نصف سكان الصومال بحاجة إلى الغذاء والمياه والخدمات الصحية في الوقت الحالي، وكما سمعنا اليوم، لم تتلق سوى نسبة ٣٢ في المائة من المبلغ اللازم وقدره ٨٢٥ مليون دولار. وعلينا أن نتابع بشكل حثيث جميع مصادر التمويل لتلبية هذه الاحتياجات العاجلة إذا كنا نأمل بتقليص احتمال حدوث مجاعة أخرى.

ونحث السلطات الاتحادية والولائية الصومالية على بذل كل جهد ممكن لإزالة العوائق البيروقراطية أمام نقل المساعدات الإنسانية، وبدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على تهيئة ظروف المفضية إلى إيصال الإمدادات الإنسانية الحيوية. ونشعر بالانزعاج بشكل خاص حيال فجور حركة الشباب المتزايد فيما تقوم بتكتيف الهجمات غير المتناظرة على المدنيين وأجهزة الأمن والمسؤولين الحكوميين. وندين الهجوم بسيارة مفخخة الذي وقع يوم الثلاثاء الماضي في منطقة همار وين بمقديشو، ونقدم تعازينا لأسر الضحايا. ونحث بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية على أن تكون استباقية في الجهود الرامية إلى تعطيل حركة الشباب وعلى منع المنظمات الإرهابية الأخرى من الحصول على موطئ قدم لها في الصومال.

العميق للرئيس فرماجو على التزامه القوي بتحقيق السلام والاستقرار في البلد.

ومما يؤسف له أن التقدم في اتجاه إحلال السلام والاستقرار في الصومال تقدم هش حتى الآن. وهناك تحديات كثيرة تنتظرنا، على غرار وضع إطار للأمن الوطني، وبناء القدرة على إنشاء جيش وطني صومالي ممثل، ومكافحة حركة الشباب، والاتفاق على آليات مشتركة مع الدولة الاتحادية بشأن تقاسم الموارد والإيرادات، وتيسير الاقتراع العام في عام ٢٠٢٠. وتعد المساعدة الدولية القوية والمستدامة حاسمة، والملكية الصومالية لا غنى عنها. وتشيد اليابان بقيادة الرئيس فرماجو النشطة في معالجة تلك المشاكل، ونعد بتقديم دعمنا الكامل لمساعيه.

وقد هددت المجاعة الجارية حاليا التقدم في بناء الدولة منذ تشكيل الحكومة في عام ٢٠١٢. وكما لاحظ الأمين العام أنطونيو غوتيريش أثناء زيارته للصومال، فإن التصدي لخطر المجاعة يساعد على معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب. وإدراكا من اليابان لحالة المجاعة البالغة الخطورة، فقد قررت الأسبوع الماضي تقديم ٢٦ مليون دولار إضافية للمساعدة الإنسانية الطارئة استجابة لدعوة الأمين العام، مع توجيه ٨,٥ مليون دولار إلى الصومال. هذا بالإضافة إلى مساعدة اليابان المقدمة للصومال التي تتجاوز ٢٢ مليون دولار، وتم اتخاذ قرار بشأنها في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

ويشكل تحسين الحالة الأمنية في جميع أنحاء الصومال أولوية قصوى. إن دور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أساسي في مكافحة التطرف، بما في ذلك حركة الشباب. ولتجنب الثغرات الأمنية مع تخفيض قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في العام المقبل، يجب تعزيز قدرات الجيش الوطني الصومالي بطريقة عاجلة ومنسقة. وبينما حشد المانحون الدوليون موارد وفيرة على مر السنين، لم يحرز تقدم كاف

ورحبنا بالتنسيق المكثف بين المانحين في الأشهر الأخيرة تحت رعاية آلية "مجموعة الستة".

وهناك حاجة إلى قيادة صومالية قوية من فيلا الصومال والبرلمان للشروع في عملية المراجعة الدستورية التي ستضفي الطابع الرسمي على تشكيل الدولة، وتوفير أساسا قانونيا للمؤسسات الصومالية. ويجب أن تدعم روح المصالحة هذه الجهود لضمان الشمول للجميع. ومن الأهمية بمكان أن تحمي الحكومة الصومالية أيضا مواطنيها وأن تمنع الاستخدام غير المشروع للجنود الأطفال وتجنيدهم، والعنف الجنسي والجنساني، ومضايقات قوات الأمن للصحفيين.

ونتطلع إلى مؤتمر لندن المعني بالصومال باعتباره فرصة لحكومة الصومال الاتحادية وشركائها الدوليين للتوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الرئيسية التي ناقشناها هنا اليوم. ونأمل أن نخرج من المؤتمر بمسار مشترك للمرحلة التالية من دعم التنمية في الصومال، مع القيام في الوقت نفسه بمعالجة الاحتياجات الإنسانية العاجلة والاستفادة من النجاحات السياسية والأمنية الأخيرة التي تعطينا الأمل في أن يكون المستقبل أكثر إشراقا بالنسبة للشعب الصومالي.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أتكلم بشأن مسألة الصومال، أود أن أعرب عن إدانة اليابان القوية للهجوم الإرهابي البشع الذي وقع في لندن أمس. وباسم الحكومة اليابانية، أعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا، وتضامننا مع شعب المملكة المتحدة. وأتمنى الشفاء العاجل والكامل للمصابين.

أشكركم، سيدي الرئيس، والمملكة المتحدة على عقد هذه الإحاطة الإعلامية المناسبة من حيث التوقيت. وأشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين على ما قدماه من معلومات مستكملة عن الحالة في الصومال. كما أعرب عن تقديري

اليابان أنشطتها في مجال الإنذار والمراقبة وعمليات المرافقة مع دعم الخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في المناطق الساحلية، بالتعاون الوثيق، مع الحكومة الصومالية والمجتمع الدولي.

السيد يورنتي سوليث (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): قبل أن نبدأ ببياننا، نود أن ننضم لجميع زملائنا لكي ندين الهجوم البشع الذي وقع بالأمس في لندن، ونكرر أيضا ما قاله الرئيس إيفو موراليس أيا في نقل تعازينا إلى حكومة المملكة المتحدة وشعبها وإلى أسر الذين فقدوا أرواحهم. ونتمنى الشفاء العاجل لمن أصيبوا. وقبل بضع دقائق، اكتشفت أن مواطني ١١ دولة كانوا من بين ضحايا هجوم أمس. ويشكل ذلك تذكيرا فظيحا بأن الإرهاب تهديد عالمي، وأنه من الأهمية بمكان أن يحتشد المجتمع الدولي لإنهائه.

وأود الآن أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيس الصومالي فرماجو على مشاركته في جلسة مجلس الأمن هذه. وأود أيضا أن أرحب بمعالى السيد بورييس جونسون، وزير خارجية المملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث، وكذلك السيد مايكل كيتينغ والسيد فرانسيسكو كايثانو جوزيه ماديرا، واللذين أشكرهما على إحاطتهما الإعلاميتين. وتود بوليفيا أن تؤكد أهمية اختتام العملية الانتخابية الصومالية وانتخاب الرئيس فرماجو في ٨ شباط/فبراير. وقد سرنا أن نرى أن الانتخابات كانت أكثر سلاما وشمولا بكثير مما كان عليه الحال في الماضي، وبثها بعض الأمل في الصومال. ونعتقد أنها كانت الأكثر تمثيلا وشرعية في تاريخ البلد، وأنها مكنت، للمرة الأولى، من شغل النساء لـ ٢٦ في المائة من المقاعد البرلمانية.

ونرحب بموقف الأمين العام المتعلق بأهمية التعاون الدولي لتعزيز الإنجازات السياسية والأمنية الأخيرة.

في بناء جيش وطني صومالي ممثل وفعال. ومن بين أسباب ذلك، الحد الأدنى من تكامل الميليشيات المنتمية للقبائل، وعدم التنسيق بين الجهات المانحة.

ونرحب بالمبادرة التي اتخذتها المملكة المتحدة لاستضافة مؤتمر لندن المعني بالصومال في أيار/مايو، ونثني على الرئيس فرماجو والأمين العام على اشتراكهما في استضافة المؤتمر. وستكون هذه فرصة مثالية، لمعالجة هذه المشاكل واستخدام الموارد الدولية المحدودة بطريقة أكثر تنسيقا. ونأمل على وجه الخصوص أن يوفر هذا الاجتماع زحما للاتفاق بين الزعماء السياسيين من كل ولاية على إطار الأمن الوطني، مع تحديد واضح للمسؤوليات بين الحكومة الاتحادية والدول.

وتعتمد تحسينات أمن البلد في الأجل الطويل أيضا على تعزيز قدرة قوات الشرطة الصومالية، بما في ذلك عن طريق دعم المرتبات، وبناء المؤسسات، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وقد ساهمت اليابان بأكثر من ٤٠٠ مليون دولار منذ عام ٢٠٠٧ في هذه المجالات، وستواصل دعم جهود الحكومة.

إن لتحسين الاقتصاد الكلي أهمية حاسمة في تحقيق السلام والازدهار الدائمين. وقد أعطت اليابان أولوية منذ فترة طويلة لهذا المجال، وترحب بالاختتام الناجح للمشاورات العادية التي أجراها صندوق النقد الدولي الشهر الماضي. وتعد الجهود المستمرة في تنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين الإطار المالي وزيادة الإيرادات الضريبية وإجراء الإصلاحات الهيكلية، أساسية. وتأمل اليابان أن يظهر القادة السياسيون قيادة وتعاوننا قوين بشأن آليات تقاسم الموارد والإيرادات التي ستشكل العمود الفقري للاقتصاد الصومالي.

وأخيرا، ذكرنا أول عملية اختطاف لسفينة تجارية كبيرة قبالة سواحل الصومال في غضون خمس سنوات، بالحاجة إلى مواصلة الجهود الدولية لمكافحة القرصنة في المنطقة. وستواصل

تعصف بكوكب الأرض فحسب، بل أيضا بتغير المناخ، وهو أحد أسباب - وليس الوحيد - حالة الجفاف المأساوية.

وأثناء زيارة الأمين العام إلى الصومال في آذار/مارس، أكد المانحون الحاجة إلى توفير مبلغ إضافي قدره ٨٢٥ مليون دولار، حتى يتمكنوا من إيصال المساعدات الإنسانية الحيوية خلال الأشهر الستة المقبلة، وأنه بدون هذه المساعدة، فإن الشعب الصومالي سيواجه مأساة لا يستحق أن تلم لا به ولا بأي شعب آخر. ولذلك، فإننا ندعو مؤسسات من قبيل البنك الدولي، كجزء من مسؤوليتها الدولية، لإزالة جميع العقبات التي قد تمنع تلك المساعدة من الوصول إلى الصومال.

علاوة على ذلك، نشيد برئيس جيبوتي، ورئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، ورئيس جمهورية كينيا ورئيس الصومال على إعلانهم المشترك بعنوان "إعلان مقديشو المعني بالتعاون الإقليمي بشأن الجفاف الحالي"، الذي يلزم تلك الدول بتوحيد الجهود لإرساء الأمن والاستقرار في الصومال والبلدان المجاورة، وبالتالي كفالة الاستجابة الفعالة للجفاف وتمكين إحراز المزيد من التقدم في بناء السلام وبناء الدولة في الصومال.

علاوة على ذلك، تنضم بوليفيا إلى الإدانة القوية للهجمات الانتحارية المنسقة التي قتلت عشرات المدنيين والجنود الصوماليين خلال الأيام القليلة الماضية، والتي تقع مسؤوليتها على عاتق الجماعة الإرهابية، حركة الشباب. وبالمثل، فإننا نسترعي الانتباه إلى محنة اللاجئين الصوماليين الذين يعودون إلى بلدهم ويواجهون حالات انعدام الأمن.

وأخيرا، نحن نقر بأهمية عمل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونعتقد أن إسهامهم يكتسي أهمية في إطار احترام حقوق الإنسان والسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للصومال.

وعلاوة على ذلك، يجب علينا أيضا أن نواصل ضمان الدعم المستمر والطويل الأجل للصومال من أجل تعزيز عملية بناء المؤسسات والقدرات استنادا إلى المبادرات الرامية إلى الحكم الرشيد والجهود الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية لشعبه. ونشدد على أهمية الانضمام إلى خريطة الطريق السياسية، كي يتسنى إجراء الانتخابات على مبدأ صوت واحد للشخص الواحد، في موعد أقصاه ٢٠٢٠

وثمة مسألة أخرى تثير قلقنا وهي تدهور الحالة الإنسانية بسبب الجفاف الذي تجاوز بوتلاند وصوماليلاند المناطق في الجنوب، مثل جبدو وجوبا السفلى. وحسبما تفيد الأمم المتحدة، فهناك ٥ ملايين صومالي يواجهون نقصا حادا في الأغذية، منهم ما يزيد على ١,١ مليون شخص يعيشون في حالات طوارئ وأزمات. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2017/21)، فإن استمرار انعدام شبكات الأمان الاجتماعي والخدمات الأساسية تزيد من ضعف البلد واحتمال اتساع نطاق الأزمة.

وندعو المجتمع الدولي إلى الاستجابة دون تأخير، لمنع الحالة من التطور إلى المجاعة في البلد والقرن الأفريقي، كما رأينا في عام ٢٠١١، ووفقا لمكتب الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، عندما توفي ٢٥٠.٠٠٠ شخص، أكثر من نصفهم من الأطفال دون سن الخامسة.

أود أن أشدد على ما قالتها وزيرة خارجية السويد وفي وقت سابق، أي، إنه لا يمكن تصور أننا نواجه في عام ٢٠١٧ أسوأ أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية. ولكننا نعتقد أيضا أن من الأهمية بمكان التذكير بأننا نواجه في عام ٢٠١٧ أكبر تركيز في تاريخ البشرية للثروة في أيد قلة قليلة. فـ ٨ أفراد يملكون أكثر من نصف ثروة العالم، ومن الطبيعي أن نعتقد أن هذا يرتبط ارتباطا وثيقا ليس بالأزمة الإنسانية الحادة التي

بغية تعزيز الاستعداد القتالي للجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، اللذين يتحملان العبء الرئيسي من مكافحة حركة الشباب. ويساورنا القلق إزاء الزيادة في النشاط المزعزع للاستقرار من جانب تلك الجماعة الإرهابية خارج الصومال وتنسيق إجراءاتها مع الجماعات الإرهابية الأخرى في أفريقيا. بيد أنه، حتى الآن، من المستحيل تحقيق منعطف حاسم في الكفاح ضد المتطرفين. وفي هذا الصدد، ندعو إلى حل مسألة التأخير في دفع المرتبات إلى حفظة السلام الأفارقة والجنود والضباط الصوماليين الذين جادوا بدمائهم لكفالة السلامة والأمن في الصومال.

إن حظر توريد الأسلحة إلى الصومال لأداة هامة وفعالة في منع القوى المتطرفة والإرهابية من إعادة التموين وإعادة التسليح. إنها تلك القوى التي تمنع تطبيع المنطقة. إن سياسة رفع الحظر على الأسلحة جزئيا لصالح قوات الأمن الصومالية قد أثبتت فعاليتها.

وتدهور الحالة الإنسانية خطيرة في عدة أجزاء من الصومال تتطلب اهتماما وثيقا واستجابة دولية ملائمة. وهي حدثت أساسا نتيجة مزيج من العواقب الكارثية للجفاف واستمرار عدم الاستقرار الداخلي. ومئات الآلاف من الناس في البلد يقفون على حافة المجاعة، والتوقعات بالنسبة للمستقبل القريب ليست مشجعة. يجب على المجتمع الدولي تقديم المساعدة الإنسانية لضمان تزويد السكان بمياه الشرب والغذاء والدواء. وتشارك روسيا بنشاط في اتخاذ خطوات منسقة تهدف إلى حل الأزمة، وكذلك إلى تقديم مساعدة متعددة الجوانب إلى السلطات في مقديشو. وسنواصل تدريب الخبراء المدنيين الصوماليين في روسيا، الذي سيقدم تمويله من الميزانية الاتحادية الروسية.

وقدم بلدنا بانتظام مساعدات إنسانية إلى حكومة الصومال الاتحادية واللاجئين الصوماليين في البلدان المجاورة

السيد إيتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، نود أن نقدم تعازينا للزملاء من المملكة المتحدة ولجميع الضحايا وأسر الذين قتلوا في الهجوم الإرهابي الذي وقع أمس في لندن، وأن نعرب عن تعاطفنا معهم. ونحن ندين بشدة هذا الهجوم القاتل، الذي يؤكد مرة أخرى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة من أجل التصدي بفعالية لخطر الإرهاب العالمي. ونعتقد أن هذا الحدث المأساوي يبين بوضوح حسن توقيت مبادرتنا وقيام الحاجة إليها من أجل توحيد جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب.

لقد كان الاستكمال الناجح للعملية الانتخابية في الصومال وانتخاب الرئيس الجديد، السيد محمد عبد الله محمد فرماجو، معلما هاما في الماضي بالبلد قدما على طريق المصالحة الوطنية، وإعادة بسط سلطة الدولة وتوطيد المؤسسات الديمقراطية. وقد عين رئيس الوزراء، وتم تشكيل حكومة جديدة واكتملت تقريبا عملية إنشاء نظام الإدارة الإقليمية.

غير أننا يجب أن نشير إلى أن النهج العشوائي لا يزال سائدا، للأسف، في حياة البلد السياسية المحلية. ونحن بحاجة إلى الابتعاد عن هذا الاتجاه تدريجيا وإزالة الطابع المجزأ للدولة الصومالية على جميع المستويات. ونتوقع أن تعالج الحكومة الجديدة المسائل المرتبطة بتنشيط بالإصلاحات السياسية والاجتماعية الاقتصادية الداخلية والتنمية. ونتطلع إلى النتائج الإيجابية للعمل الجاد الجاري حاليا بشأن إعداد نسخة جديدة من دستور البلد، وبشأن اعتماد قانون معني بالأحزاب السياسية. وفي نفس الوقت، فإن أهم مهام الحكومة مواصلة تعزيز قطاع الأمن، وتوطيد دعائم النظام الاتحادي وتعزيز إجراء مصالحة وطنية وعرقية دائمة في الصومال.

وفي تقديرنا، فإن الحالة الأمنية لا تزال بعيدة عن الاستقرار. ونلاحظ أهمية استمرار الجهود المنسقة من جانب المجتمع الدولي من أجل تقديم مساعدة متعددة الأبعاد إلى مقديشو،

كما نعلم، بفعل المجاعة التي تؤثر على المنطقة. ويجب أن تستجيب الحكومة المشكلة حديثاً إلى تلك الحالة بدعم كامل من المجتمع الدولي. وإلى جانب تلك الحالة الطارئة، من المهم أن تلتزم الحكومة الصومالية بقوة ببناء المؤسسات وإرساء سيادة القانون بصورة حقيقية من أجل تحسين احترام حقوق الإنسان وتعزيز الاستقرار الدائم في البلد.

وتتعلق ملاحظتي الثانية ببعثة الاتحاد الأفريقي. تمشياً مع تحديد أولويات عمل الأمم المتحدة، وبعد إجراء الانتخابات في هذا العام، فإن الأمن سيكون الأولوية الرئيسية في السنوات القادمة. لقد تم نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في عام ٢٠٠٧. وعمل البعثة، الذي يتلقى دعماً لوجستياً من الأمم المتحدة ودعماً مالياً من الاتحاد الأوروبي، صعب. وأود أن أشيد إشادة خاصة بجميع الذين فقدوا أرواحهم في الكفاح ضد حركة الشباب. وهذا الكفاح هو مسعى جماعي لا يمكن أن تنتصر فيه بعثة الاتحاد الأفريقي بمفردها. وعلاوة على ذلك، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لم يكن الهدف منها البقاء هناك إلى الأبد.

وفي هذا الصدد، أعتقد أنه ينبغي التأكيد على نقطتين.

فيما يتعلق بتمويل البعثة، وهو غير مستدام بما فيه الكفاية ولا يمكن التنبؤ به بالقدر الكافي، تأمل فرنسا أن توافق الجهات المانحة الأخرى على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في توفير دعم مالي كبير. لقد قدم الاتحاد الأوروبي بالفعل حوالي ١,٧ بليون دولار، بالإضافة إلى مساهمات دوله الأعضاء في ميزانية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال والمساهمات الثنائية لبعض الدول الأعضاء. وللأسف، لا يزال تمويل البعثة يعوزه التنوع الجغرافي. ويواصل الاتحاد الأوروبي تمويل ٨٠ في المائة من إجمالي المجموع اللازم ويأمل في أن تنضم جهات مانحة أخرى إلى هذا الجهد.

من خلال تبرعات مُستهدفة إلى الصناديق المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ومنذ عام ٢٠١١، تجاوز إجمالي حصتنا من تقديم المساعدة ١٦ مليون دولار، منها مليون دولار لكينيا التي تستضيف حوالي مليون لاجئ صومالي. ونعتزم مواصلة تقديم مساعدة إنسانية مماثلة إلى الصومال.

السيد دولا تر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر مختلف مقدمي الإحاطات الإعلامية على بيانهم، وأود أن أشيد إشادة خاصة بوزير الخارجية البريطاني الذي أخذ زمام المبادرة بعقد جلسة اليوم الهامة وجاء إلى نيويورك لترؤسها. كما أود بصفة خاصة أن أشكر رئيس جمهورية الصومال الاتحادية على بيانه الذي أدلى به عن طريق اتصال بالفيديو.

وأود أن أعرب مرة أخرى، وباسم حكومة فرنسا، عن إدانتنا الشديدة للهجوم الإرهابي الذي وقع أمس في لندن وأعرب عن خالص مواساتنا للمملكة المتحدة وتضامننا الكامل معها.

وأود أن أدلي بثلاث ملاحظات فقط. أولاً، فيما يتعلق بالحالة السياسية والإنسانية في الصومال، لقد تم الانتهاء من العملية الانتخابية على نحو مرضٍ. وترحب فرنسا بفوز الرئيس فرماجو في الانتخابات، وهي نتيجة لم يعترض عليها أحد وأثارت موجة حقيقية من الحماسة بين الناس. ونذكر تماماً أن إجراء الانتخابات تطلب قدراً كبيراً من الدعم اللوجستي والأمني من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وهذا حقاً إنجاز. وأهنئ بجرارة السيد كيتينغ وممثل الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن زميلي الإثيوبي، والذي أهنئ من خلاله جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

إن الإدارة الصومالية الجديدة تروح بالفعل تحت ضغوط هائلة. وقد عاد الأمين العام لتوه من زيارة إلى الصومال واستطاع أن يرى بنفسه خطورة الحالة الإنسانية التي تفاقت،

وهذا الأمر يشير عدة أسئلة، يمكن أن تكون مفيدة في توجيه مناقشاتنا. وعلى سبيل المثال، هل جنود الجيش الوطني الصومالي معروفون تماماً؟ وكيف يمكن تسريع تدريب وتشغيل هؤلاء الجنود؟ وهل يمكن لبعثة الأمم المتحدة تكثيف جهودها لتنسيق التدريب وتقديم العتاد بغية توفير استجابة أكثر اتساقاً لاحتياجات الجيش الوطني الصومالي؟ وبالمثل، كيف يمكن إشراك قوات الأمن الصومالية الحالية بقدر أكبر في العمليات الأمنية في البلد، بل وأيضاً في العمليات الهجومية التي تشنها بعثة الاتحاد الأفريقي؟

إننا نرحب بعقد مؤتمر لندن في أيار/مايو، والذي نأمل أن يوفر بعض الإجابات على تلك الأسئلة، ونتطلع إلى التقارير المقبلة عن بعثة الاتحاد الأفريقي ووجود الأمم المتحدة في الصومال خلال هذه الفترة الجديدة لما بعد الانتخابات.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.

وفيما يتعلق بسحب بعثة الاتحاد الأفريقي، نفهم أن بعض البلدان المساهمة بقوات مستعدة للانسحاب وراغبة فيه، ونشيد بها مرة أخرى. ومع ذلك، فمن المهم أن لا يكون الانسحاب رهنًا بالجدول الزمنية فحسب، ولكن أن يتم ربطه بإيجاد حل صومالي لمسألة الأمن.

وهذا يقودني إلى ملاحظتي الثالثة، التي تتعلق بقدرة الصوماليين على تولي المسؤولية عن أمنهم. ويبدو أن هذه هي المسألة الرئيسية المطروحة على الطاولة للفترة التي سيشملها التقرير المقبل. وهناك ١٠ ٩٠٠ جندي في الجيش الصومالي يحق لهم الحصول على الدعم اللوجستي المقدم من مكتب دعم العمليات المشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي. وفي الوقت نفسه، هناك ميليشيات محلية تُعرف باسم الدراويش، والتي تضطلع أيضاً بمهام أمنية.